مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: أثر التغيرات السياسية في المنطقة العربية في السياسات الإقليمية وانعكاساتها على العراق
اسم الكاتب: م.د. عماد مؤيد جاسم المرسومي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/998
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 15:14 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أثر التغييرات السياسية في المنطقة العربية في السياسات الإقليمية وانعكاساتها على العراق

م.د عماد مؤيد جاسم المرسومي(*)

(*)دكتوراه علوم سياسية – جامعة النهرين ، يعمل حالياً في قسم العلوم السياسية – كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى ، وله خمسة بحوث منشورة.

الخلاصة

أنتجت الثورات العربية التي بدأت أواخر عام ٢٠١٠ إلى سقوط العديد من الانظمة السياسية في تونس ومصر وليبيا واليمن وهو ما أعطى الإنطباع ببداية مرحلة جديدة في النظام الإقليمي تكون قائمة على أساس إعتماد مبدأ التداول السلمي للسلطة والأحتكام للإنتخابات الحرة في تقرير شرعية النظام، إلا أن حالة الفوضى التي مرت بها الدول المتحولة قد أحدث نوعاً من الفراغ الإستراتيجي عملت القوى الإقليمية (تركيا وإيران) على ملئه على إعتبار أن الفرصة باتت سانحة لأن تؤثر بقوة في إعادة تشكيل وصياغة مستقبل البلدان العربية وفقاً للإنموذج الذي تحاول هذه القوى تصديره، وقد أفضى هذا التنافس ما بين هذه القوى إلى تقسيم النظام العربي إلى محاور مؤيدة او معارضة سواء للتدخل التركي أو الإيراني، وكان للعراق حضوراً في هذه المعادلة، إذ يحاول العراق إستثمار هذه التغييرات وسقوط العديد من الأنظمة المعارضة له في السابق لبناء علاقات جديدة وممارسة دور رئيس في المنطقة مستغلاً حالة عدم الإستقرار التي تمر بها هذه البلدان إلا أن حدة التنافس ما بين الطرفين التركي والإيراني قد جعلت من محاولات العراق صعبة خصوصاً في ظل مجموعة من العناصر التي لم تزل تفرض تأثيرها في القرار العربي الرسمي والشعبي وتعمل على فرز القوى وتصنيفها مع أو ضد الإنموذج التركي أو الايراني وهو أثر في رؤيتها للدور العراقي بأنه جزء من سياسة المحاور.

المقدمة

مع بدأ حركة الاحتجاج الشعبي في تونس أواخر عام ٢٠١٠ ونجاحها في إسقاط الرئيس بن علي ومن ثم انتقال شرارة الاحتجاج إلى مصر، بدا واضحاً أن عملية التغيير في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سوف تأخذ مديات واسعة تشمل أغلب الأنظمة، وقد شبه الكثير من المراقبين الدوليين ما يجري بالمنطقة العربية بما سبق أن جرى في دول أوروبا الشرقية التي نجحت شعوبها في إسقاط أنظمتها الشيوعية واستبدلتها بأنظمة جيرانها من دول أوروبا الغربية، إلا أن المعضلة التي واجهت الباحثين والمراقبين تمثلت في تحليل وتكييف نوعية النتائج التي ستفرزها هذه التغييرات وبالأخص تأثيرها على المنظومة الإقليمية العربية أو ما يعرف بالنظام الإقليمي وعلى طبيعة التوازنات السياسية والإستراتيجية في الشرق الأوسط خصوصاً وإن ثمة قوى إقليمية عملت منذ فترة تعود إلى حقبة التسعينيات من القرن الماضي على إختراق المنظومة الإقليمية العربية بحيث كان لهذه القوى دور كبير في إدارة الكثير من الملفات العربية ولا سيما الملف الفلسطيني فضلاً عن تأثيرها في إدارة بعض أوجه التفاعلات العربية، وعلى هذا الأساس تطرح هذه التغييرات التي عملت على إسقاط بعض الأنظمة الرئيسة في المنظومة العربية (مصر وليبيا) إضافة إلى أن أحد أقطاب هذه المنظومة (سوريا) يعاني من ضغوط داخلية وخارجية شديدة تهدد بقاءه لفترة طويلة، تطرح هذه التغييرات إحتمالات مفتوحة لإعادة تشكيل منظومة العلاقات الإقليمية وفق سياقات

تفاعلية جديدة يكون فيها للقوى الأقليمية (خارج النظام الإقليمي العربي) الأثر الأكبر في تحديد طبيعة التفاعلات التي ستأخذ أشكالاً متعددة تتضمن (تحالفات، تفاهمات، تنافس، إعادة توزيع للأدوار)، ومع إقرارنا بحقيقة أن هذه القوى تتقاطع في كثير من القضايا مع بعضها فإن أحتمالات إرتفاع حالة عدم الإستقرار السياسي الإقليمي بشكل عام وعدم الإستقرار السياسي العراقي بشكل خاص تصبح سائدة في ظل هذه التنافسية الإقليمية.

إشكالية البحث

يثير موضوع البحث أعلاه إشكالية تتمثل في كيفية فهم المسارات المحتملة لنتائج ومحصلة التغييرات العربية وإنعكاساتها على مجمل الإقليم بشكل عام والعراق بشكل خاص، فسقوط الكثير من الأنظمة، ذات الخطاب السياسي القومي وإن كان شكلياً، ولد، على مستوى الداخل، فراغاً أيديولوجياً وسياسياً تسعى الحركات السياسية الجديدة جاهدة إلى ملئه، على الرغم من نقاط الضعف التي تنتابها، وأنتج أيضاً على مستوى الخارج تحطيماً لكثير من معادلات القوة التي كانت قائمة والتي في ظلها تم إدارة العلاقات الإقليمية بحيث أن فعل السقوط المتتالي للأنظمة العربية مثلما إنطوى على تحديات إقليمية ومخاوف من أزدياد حالات الإضطراب وعدم الإستقرار في منطقة تعاني أصلاً من هذه المضاعفات، فإنه أيضاً إنطوى على فرص سانحة للقوى الإقليمية التي وجدت في هذه التغييرات فرصة تأريخية لأن تمد نفوذها الى المنطقة خصوصاً وأنها تمتلك إنموذج أيديولوجي يقترب أو يبتعد بعض الشيء عن طموحات وتطلعات الشارع العربي والحركات السياسية فيه، ولعل هذه المشكلة وما يرتبط بها من إستفسارات تطرح مجموعة من الأسئلة لعل الإجابة عنها تمثل الحل لها، وهذه الأسئلة من قبيل:

١. ما مدى التأثير الذي فرضته هذه الثورات العربية على مجمل النظام الإقليمي العربي ؟
٢. ما هي الفرص التي طرحتها هذه الثورات بالنسبة للقوى الإقليمية مثل تركيا وإيران ؟
٣. هل سيؤدي التنافس الاقليمي الى إثارة مظاهر عدم الاستقرار السياسي ؟
٤. كيف سيؤدي التنافس الإقليمي إلى إعادة ترتيب سياسة المحاور التي كانت جزءاً ملازماً لعمل المنظومة الإقليمية العربية سواء على صعيد العلاقة ما بين الأنظمة العربية الرئيسة نفسها أو ما بين هذه الأنظمة والقوى الإقليمية الخارجية ؟

وطبقاً لهذه الإشكالية تمت صياغة فرضية البحث باعتبارها تفسير افتراضي أولي ومبدأي لما يعتقد الباحث انه تحليل لمشكلة البحث أو الاشكالية التي طرحناها مسبقاً بأسئلتها المتفرعة وتتمثل فرضية البحث في " **إن طبيعة التنافس السياسي القائم ما بين إيران وتركيا وسعي كل دولة منهما الى**

تصدير إنموذجه السياسي سيشكل محاور إستقطاب إقليمية خصوصاً بعد سقوط العديد من الأنظمة التي كانت تبدي ممانعة للنفوذ والامتداد التركي والإيراني في المنطقة ".

منهجية البحث

إن المنهج المستخدم في هذا البحث هو المنهج الوصفي باعتباره " الطريق أو مجموعة الطرق التي يتمكن من خلالها الباحثون من وصف الظواهر العلمية والظروف المحيطة بها في بيئتها ... وتصور العلاقة بينها وبين الظواهر الأخرى المؤثرة والمتأثرة فيها، كما يصور هذا المنهج شكل العلاقة بين متغيراتها " (١).

وهذا المنهج قائم على أساس تفسير وتحليل العلاقة الكامنة بين المتغيرات موضع الدراسة ذات الصلة بالمشكلة العلمية، وجميع هذه المتغيرات تتفاعل فيما بينها في إطار من العلاقة السببية (Causal relationship)، بمعنى ان هناك عامل مستقل وعامل تابع يتأثر به، أو في إطار من علاقة الإقتران أو التغاير (Covariance relationship) بمعنى أن التغيير في عامل ما يفضي الى تغيير مماثل في عامل آخر وإن كان بإتجاه معاكس.

هيكلية البحث

على هذا الأساس تم تقسيم هذا البحث الى ثلاث مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة، **فالمبحث الأول** عالج طبيعة التغييرات في النظام الإقليمي العربي وأثر هذه التغييرات في إعادة هيكلة النظام، أما **المبحث الثاني** فتطرق إلى تأثير هذه التغييرات في إحياء محاور الإستقطاب الإقليمي ما بين تركيا وإيران، وأخيراً تناول **المبحث الثالث** إتجاهات الفعل السياسي العراقي تجاه التغييرات الإقليمية، أما الخاتمة فعرضت بعض الإستنتاجات التي هي خلاصة البحث.

المبحث الأول

النظام الإقليمي العربي وتحديات إعادة الهيكلة.

من المعلوم أن النظام الإقليمي العربي أرتبط منذ نشأته بمنطق الدعوة القومية التي أفرزت قواعد عامة حاكمة للسلوك السياسي العربي الحكومي ولا سيما إزاء جملة من القضايا الكلية العامة مثل قضية

١ – د. مصطفى حميد الطائي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في الإعلام والعلوم السياسية، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص ٩٥.

الصراع العربي – الإسرائيلي وبناء الوحدة العربية، بحيث أن هذه القواعد العامة الحاكمة أستمدت أحكامها من ميثاق الجامعة العربية الذي يركز على التضامن والدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي وهو ما تم التعبير عنه إجرائياً من خلال سلسلة من الإتفاقيات والمعاهدات الجماعية مثل معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي (١٩٥٠) وإتفاقية الوحدة الإقتصادية (١٩٥٧) وغيرها من الإتفاقيات والقرارات التي مثلت، من الناحية النظرية، مرجعية للتعاون العربي المشترك ([٢]).

إلا أن الإشكاليات التي واجهت هذه الجهود التكاملية تمثلت في: تناقض القطري مع القومي، ثم تناقض الإقليمي مع القومي والكثير من هذه الإشكاليات والتحديات كانت أساساً نابعة من طبيعة تركيب الدولة القطرية أو بالأحرى طبيعة النظام السياسي المهيمن على الدولة القطرية والذي لم يكن قادر سياسياً على تهيئة المقدمات الضرورية لبناء نسق تفاعلي يتجاوز أطر الدولة القطرية، بحيث إنعكس هذا الأختلاف على صراع الأدوار الذي أخذ يبرز على الساحة السياسية العربية وداخل النظام الإقليمي نفسه ووصل إلى مستوى الخروج عن نطاق المحرمات (إتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٨) ومن ثم بدأت الإقليمية تعلو فوق القومية من خلال ترتيبات تعاونية مكانية (الإتحاد المغاربي ومجلس التعاون الخليجي)، وتدريجياً بدأ هذا النظام يفقد هويته خصوصاً مع بدأ التغييرات الدولية التي باتت تطرح ترتيبات إقليمية معاكسة لهذا النظام، ومع تزايد أدوار القوى الإقليمية غير العربية أخذ هذا النظام يتعرض للتجزئة والتفكيك نتيجة الخلافات البينية من جهة ونشوء مصالح وتحالفات جديدة تجمع ما بين أطراف النظام وقوى من خارجه من جهة أخرى ([٣]).

ومع انتهاء الحرب الباردة وانطلاق عملية التسوية السلمية الشاملة للصراع العربي– الإسرائيلي في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، أخذت موجة من الاستقطاب الحاد تجتاح النظام العربي، بحيث أنه خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين بدأت محاور النظام الإقليمي العربي تتشكل على قاعدة محورين أساسيين: الأول سمي بمحور (الاعتدال) ويشمل الدول التي أخذت تتعامل خارجياً في علاقاتها وفقاً لمنطق (البراغماتية السياسية) والذي إتخذته كمعطى إستراتيجي بحيث لم تجد حرجاً في إقامة علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة أو حتى إسرائيل سواء في جوانب سياسية أو اقتصادية وهذه الدول تبنت ما يسمى (بالسياسة الخارجية المعقلنة) في تعاطيها مع القضايا والشؤون العربية فضلاً عن الدولية، ويقع

---

٢ – حول طبيعة النظام الإقليمي العربي وخصائصه يمكن الرجوع إلى:

جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة السادسة، بيروت، ١٩٩٩.

٣ – حمدي عبد الرحمن حسن، العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي، في: مجموعة مؤلفين، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٨٧.

على رأس هذه الدول مصر والأردن وتونس والمغرب ودول عدة من الخليج العربي، والمحور الثاني هو ما سمي بمحور (**الممانعة**) والذي تبنى سياسات عدائية وفي بعض الأحيان تصادمية مع الدول الغربية وهذا المحور كان يبشر في طروحاته بسعيه لتحقيق (**الدولة القومية العربية**) وكان على رأس هذا المحور دول مثل العراق في ظل حكم البعث وسوريا والسودان وليبيا، وكانت (دول الممانعة) هذه تقسم النظام الإقليمي العربي في ظل أدبياتها السياسية إلى نظم (**ثورية**) وهو الوصف الذي تطلقه على نفسها ونظم (**تقليدية، رجعية**) في إشارة منها إلى محور (دول الإعتدال)، دون أن ننسى أن الأدبيات السياسية الأميركية كانت تطلق أيضاً وصف (المعتدلة – Moderate) على الدول المؤيدة لعملية السلام في الشرق الأوسط وذات المصالح والعلاقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

وقد شكلت مصر في ظل حكم الرئيس مبارك الركن الأساسي لمحور ما يسمى (الاعتدال) الذي كان عمليا يمثل الواجهة العربية المقربة من السياسة الأميركية في المنطقة، ومن جهة أخرى، مثلت سوريا في ظل نظام البعث، المتحالفة مع إيران، الركن العربي الأساسي لما يعرف بمحور (الممانعة) *، وهو الذي مثّل، كما كان يعلن، الواجهة العربية المعارضة للسياسة الأميركية والإسرائيلية.

وإن كان هذا التصنيف التمييزي ما بين الإعتدال والممانعة قد إكتسب ذيوعه وتبني أساساً على طبيعة ونوعية السياسات والمواقف التي تبنتها الدول العربية تجاه القضية الفلسطينية بشكل خاص والصراع العربي – الإسرائيلي بشكل عام فإن وجود دول غير عربية مثل إيران وإبدائها لإتجاهات سياسة مضادة للفعل السياسي الأميركي والإسرائيلي قد جعل من محور (الممانعة) يتسع ليأخذ طيفاً فكرياً وجغرافياً عابراً للقومية على إمتداد إقليم الشرق الأوسط خصوصاً مع إتساع النفوذ الإيراني في المنطقة العربية، وفي المقابل كان للعلاقات التركية – الإسرائيلية التي تطورت خلال عقد التسعينيات لمواجهة تهديدات دول (الممانعة) وتحديداً من أجل تشكيل عنصر ضاغط على السياسة السورية، أثر في أن تكون القضايا التي تدور حولها تفاعلات العلاقات العربية – العربية تمتد خارج إطار النظام الإقليمي العربي لتشمل قوى

* في معرض تفسير المنطلقات التي تحكم السياسة الخارجية السورية ازاء الشؤون والأوضاع التي تفرض نفسها كطرفاً فيها، خضعت هذه السياسة وخلال سنوات عديدة للتجاذب بين محاور المنطقة والإنشداد للعواصم العربية (القاهرة، بغداد، الرياض) وقد ولد هذا إضطراباً في السياسة العامة وإنقسام داخلي وخارجي ولم تعرف السياسة الخارجية السورية الإستقرار في توجهاتها العامة، وللخلاص من سياسة المحاور هذه أتجهت سوريا إلى تبني نهج أطلق عليه (نهج الحياد الإيجابي) ولكنها عملياً خرجت عن هذا الحياد وبدأت تميل تدريجياً من حيث السلوك الى مواقف الحركة الإشتراكية وقوى اليسار العالمي، أنظر ذلك في:

بشار الجعفري، السياسة الخارجية السورية: ١٩٤٦ – ١٩٨٢، دار طلاس للنشر، دمشق، ١٩٨٧، ص ١٤٨.

إقليمية وهو عامل أسهم في إضفاء المزيد من التداخل ما بين هذه المنظومة الإقليمية العربية والقوى الأخرى المجاورة لها.

بالتأكيد أن نهاية الحرب الباردة وإنقلاب معادلة التوازنات التي حكمت نظام القطبية الثنائية قد إنعكست سلباً على النظام الإقليمي العربي وتجلت هذه الإنعكاسات في بروز هيمنة الولايات المتحدة على السياسات الإقليمية في المنطقة العربية وهو ما تبدى واضحاً من خلال تطور مراحل حرب الخليج الثانية التي أشرت إدارة أميركية صرفة للأزمة التي فشل النظام الإقليمي العربي في معالجتها بحيث أزداد تأثير الولايات المتحدة في تقرير إتجاهات السياسات الإقليمية مع غياب البديل الدولي الموازن لهذا الدور، وبدا أكثر أن النظام الإقليمي العربي بدأ يخضع تدريجياً لطبيعة علاقات القوة التي تحكم تركيبة النظام الدولي الجديد، فطالما أن هذا النظام الجديد قد أعطى حرية أكبر للولايات المتحدة للعب دور عالمي فإن ضعف النظام الإقليمي العربي وعدم قدرته على حفظ توازناته وإستقراره بنفسه فسح المجال واسعاً للولايات المتحدة لإعادة تشكيله وفقه منظورها السياسي – الإستراتيجي، ومثلما تؤكد النظريات الخاصة بعلم العلاقات الدولية من أن النظام الدولي يتكون من أنظمة فرعية موزعة على المناطق الجيوبولتيكية الأساسية في العالم وهذه الأنظمة قد تأخذ في تركيبتها (Structure) ومضامينها (Contents) ما هو موجود في قمة النظام الدولي الذي هو صنيعة القوى الكبرى في العالم، بحيث انقسم النظام الدولي فترة الحرب الباردة الى هيكلية ثنائية ومضامين مختلفة لدى كل كتلة مما جعل الأنظمة الفرعية تتأثر بهذا الاختلاف (٤)، فكذلك كان للتحول نحو القطبية الأحادية قد جعل النظام الإقليمي العربي يتعرض للإختراق أكثر ويعاد صياغة سياساته الإقليمية بتأثير الإنفراد الأميركي، فكان مؤتمر السلام في مدريد عام ١٩٩١ وبداية إتفاقات السلام العربية – الإسرائيلية (إتفاق أوسلو مع الفلسطينيين عام ١٩٩٣ وإتفاق وادي عربة مع الأردنيين عام ١٩٩٤) بمثابة تأكيد للدور الأميركي في صياغة قواعد جديدة للنظام الإقليمي العربي، وعليه بات تأسيس مفهوم السلام الأميركي في المنطقة العربية إمتداد منطقي لتأثير النظام أحادي القطبية (٥).

ولم يتوقف الإختلال في النظام الإقليمي العربي عند حد التعرض للإختراق الأميركي فحسب، بل شهد هذا النظام أيضاً تصاعد الأدوار الإستراتيجية لقوة أقليمية مثل (تركيا وإيران) ممن وجدوا في التغييرات التي أعقبت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ فرصة لبناء توازنات قوة جديدة مع العالم العربي،

---

٤ – هيدلي بول، المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٦، ص ص ٣٠٢ – ٣٠٨.

5 - Leon T.Hadar, Americas moment in middle east, Current History, volume (95), Number (1), January, 1996.

ومما لا شك فيه أن كلتا الدولتين تمتلكان قدرات وإمكانات كبيرة للتأثير في النظام الإقليمي العربي، فتركيا الساعية للعب دور القوة الإقليمية منذ بداية التسعينيات كانت تواجه بعض العقبات والكوابح إثناء توجهها صوب جمهوريات آسيا الوسطى إذ تصطدم بالمصالح الروسية هناك، أما بخصوص حركتها على الصعيد الأوروبي فلم تثمر التوجهات التركية عن مرونة كافية للإنضمام إلى الأتحاد الأوروبي، وهو ما جعل تركيا تبدي تقبل شديد للنظام الشرقي أوسطي الذي ينطوي على مصالح وفرص أستراتيجية تمكنها من لعب دور إقليمي وهو ما أسهم في إغناء العلاقات التركية – الإسرائيلية وإحداث نوع من التلاقي والتطابق في المصلحة في بعض الأحيان أريد به تحييد وعزل تأثير قوى مثل (سوريا ومصر) فضلاً عن الإفادة من الفرص التي توفرها سياسة الإحتواء المزدوج التي بدأت إدارة الرئيس كلنتون بتطبيقها تجاه العراق وإيران لإبعاد هذه القوى عن لعب أي دور إقليمي وبالتالي أصبح هذا النظام يتعرض للكثير من الضغوط الخارجية للقوى الإقليمية الصاعدة ([6]).

ومن ناحية أخرى سعت إيران، في بداية التسعينيات، من أجل إختراق النظام الإقليمي العربي والمشاركة في تفاعلاته الرئيسة إلى إقناع دول مجلس التعاون الخليجي بإنها لا تمثل تهديداً لمصالحها أو حتى للمصالح الغربية في المنطقة وقد أسهمت السياسات المعتدلة التي إنتهجها التيار الإصلاحي بقيادة الرئيس (خاتمي) في إضفاء قدر من الصدقية على هذه النوايا الإيرانية، بحيث شهدت العلاقات الإيرانية – الخليجية تحسناً ملحوظاً لا يشوبها إلا مشكلة الجزر الثلاث، إلا أن الدور الإقليمي الإيراني أسهم في إذكاء الخلافات العربية البينية عندما أخذت العلاقات الإيرانية مع سوريا تزداد بشكل أكبر من السابق فضلاً عن إستحكام العلاقة الإستراتيجية التي تربط حزب الله في لبنان بإيران وما مثله هذا التحالف من إثارة للمخاوف العربية التي إزدادت أكثر مع تعمق الروابط السياسية الإيرانية مع حركات المقاومة الفلسطينية ([7])، بحيث أخذ الإختراق الإيراني لمنظومة النظام الإقليمي العربي يعطي الإنطباع أن إيران تبدي تحكم أكبر في علاقاتها مع دول عربية (سوريا) ولاعبيين إقليميين (من غير الدول مثل حزب الله في لبنان وحماس في فلسطين) تفوق قدرة التحكم التي يبديها هذا النظام الإقليمي.

ولعل هذه التطورات قد أفضت إلى تراجع في قدرة النظام على الحفاظ على هويته والتحكم بأنماط تفاعلاته دون أن تتعرض للإختراق والتأثر بالخارج (الإقليمي والدولي) بحيث كان للتحولات الهيكلية على الصعيدين الدولي والإقليمي أن عمقت أكثر أزمة الأداء السياسي للنظام وإنطوت على تحديات أخذت تهدد تماسكه وإستمراره لا سيما وإن تغير خارطة التحالفات بعد حرب الخليج الثانية

6 – Hilal Khashan, Arab Cold War, World Affairs, Volume (159), Number (4), Spring, 1997, p 159.

7 – Ibid, p 160.

وظهور ما أسماه البعض بالحرب العربية الباردة قد أسهم في إنقسام النظام الإقليمي داخلياً وإيجاد حواجز أمام التعاون البيني على المستوى الحكومي بحيث بات ما يحكم عمل هذا النظام ليس النمط التفاعلي التعاوني بل النمط الصراعي الذي أخذ شكل الإستقطاب وتشكيل المحاور على جبهات النظام، بحيث تعمقت الحقيقة أنه " خلال ما يزيد عن (٦٠) عاماً منذ نشأة النظام الإقليمي العربي كان الإستقطاب والأنقسام ما بين محورين سمة رئيسة في يوميات هذا النظام وعلى وجه التحديد منذ الخمسينيات من القرن العشرين، إذ ظل تأريخه تاريخ إنقسام وإستقطاب منذ تأسيس حلف بغداد عام ١٩٥٥ وحتى حرب لبنان ٢٠٠٦ "، وهذا الإستقطاب والإنقسام يرد أساساً إلى أزمة بنيوية يعاني منها النظام تتغذى على الأزمة البنيوية للدول العربية نفسها (٨).

وكمحصلة نهائية إستمر النظام الإقليمي العربي يعاني من الإنكفائية والسلبية، ولم تظهر فيه ملامح الصحوة للواقع العربي ولمقتضيات إستمراره أو إحتمالات إرتقائه الممكنة بحيث صرنا نجده يراوح على صعيد سلوكه الجماعي، فعلاقاته البينية تتسم بقدر من الفوضوية واللاإنتظام: نزاعات حدودية وصراعات سياسية، إختلافات أيديولوجية، عدم الإتفاق على جدوى القيام بالتعاون الإقتصادي..(٩).

بيد أنه من الناحية الإجرائية تمكن النظام الإقليمي العربي، رغم نقاط ضعفه ومظاهر الخلل فيه، من خلال هذين المحورين، الإعتدال والممانعة، من إدارة التفاعلات السياسية والحفاظ على وجود الأنظمة السياسية القائمة بمختلف توجهاتها دون أن يطرأ تغيير داخلي أو خارجي على أي منها، بمعنى آخر إن (الاعتدال) عند بعض الدول و(الممانعة) عند دول أخرى تمكن من حفظ الوجود السياسي لأغلب الأنظمة، بيد انه في اواخر عام ٢٠١٠ ومع إنطلاق حركات الإحتجاج العربي التي تحولت لاحقاً إلى ثورات لتغيير واقع الأنظمة القائمة، نجد أن هذه التركيبة للنظام الإقليمي العربي بدأت تتعرض للتغيير إذ زالت أهم دول الاعتدال وهي مصر كما أن أهم دول الممانعة المتحالفة مع إيران وهي سوريا بدأت تتعرض لضغوط داخلية وخارجية شديدة من الممكن أن تطيح بالرئيس الأسد، وبالمقابل بدأت حركة خارجية إقليمية ودولية لإعادة هندسة الشرق الأوسط والنظام الإقليمي مستغلة في ذلك فراغ القوة وفوضى الانتقال.

---

٨ - د. عبد الإله بلقزيز، حزب الله من التحرير إلى الردع: ١٩٨٢ – ٢٠٠٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص ص ١٠٠ – ١٠١.

9 - Kamal Shehadi, The Poverty of Arab Diplomacy, In: Paul Salem (Editor), Conflict Resolution in Arab World, American University In Beirut, Beirut, 1997, p 216.

المبحث الثاني

السياسات الإقليمية والأدوار الإستراتيجية لتركيا وإيران.

مثلما سبق ذكره أن حالة فراغ القوة والفوضى السياسية التي داهمت الدول التي تمر في مرحلة انتقالية مثل مصر وتونس وليبيا فضلاً عن سوريا واليمن قد أغرى الكثير من القوى الدولية مثل (أوروبا والولايات المتحدة) والقوى الإقليمية مثل إيران وتركيا على لعب أدوار حيوية من أجل إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية لصالحها، وعليه وُجدت في الوقت الحاضر مجموعة من الإطراف الفاعلة التي تسعى للتأثير في مجريات الأمور والتحكم في تطور السياسات بحيث بدأ في المنطقة الشرق أوسطية ما يمكن أن نسميه بـ(سلسلة المحاور) المتعددة، فهناك المحور الغربي (الولايات المتحدة وإسرائيل وأوروبا) والمحور الإسلامي بشكليه المتشدد (إيران) والمنفتح على العلماني (تركيا)، وأيضاً هناك محور الأنظمة التقليدية التي تحاول ملء الفراغ والحلول محل النظم التي كانت تمثل مرتكز في إدارة تفاعلات النظام الإقليمي العربي (مجموعة الدول الخليجية).

ولعل الحراك الإقليمي الذي أحدثت تبديه دول مثل (إيران وتركيا) إنما يرد إلى محاولة تصدير إنموذج (لبناء الدولة) قائم على أساس الموروث الإسلامي، مع إقرارنا بوجود الاختلافات ما بين التجربتين الإيرانية والتركية، وهذا الحراك الإقليمي وجد بعض المقتربات مع الشارع العربي بحكم إن الحركات الإسلامية، وهي عناصر القوة التي تحاول هذه التجارب أن توجد بعض المشتركات معها، كان لها دور في إسقاط الأنظمة الشمولية، دون أن ننسى أن هذا الحراك ليس مستحدثاً بمعنى أن الأدوار الإقليمية لكل من تركيا وإيران للتأثير في التفاعلات والعلاقات الإقليمية إنما تعود لسنوات عدة تمتد إلى عقد التسعينيات مع بعض الإختلاف في نوعية هذه الأدوار.

وبشكل عام، بدا أن التغييرات التي تجتاح النظام الإقليمي العربي والتي لعبت فيها الحركات الإسلامية دوراً كبيراً أخذت تصب في صالح القوى الإقليمية بشكل أكبر من السابق، فلم يحدث أن توفرت فرص للقوى الإقليمية للنفاذ الى قلب العالم العربي والإسهام في إعادة تشكيل سياساته مثلما وفرتها هذه التغييرات، ولعل القراءة المتأنية للمراحل التأريخية التي مرت بها تجارب الدول الإقليمية (إيران وتركيا) للتحكم أو التأثير في تفاعلات المنطقة العربية تقدم رؤية واضحة على أن المرحلة الراهنة تعد لحظة إستراتيجية قد لا تتكرر من الممكن ان تحدد مستقبل القوة الأكبر على الصعيد الإقليمي.

فلو إنتقلنا إلى التجربة الإيرانية سنجد أن قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ مثل وعداً بتحسين العلاقات العربية – الإيرانية إلا أن ذلك لم يحدث لعزم إيران على تصدير ثورتها الإسلامية إلى الدول المجاورة كما كان إندلاع الحرب العراقية – الإيرانية ووقوف الدول العربية إلى جانب العراق، بإستثناء ليبيا وسوريا التي وقفت إلى جانب إيران، قد مثل منعطفاً سلبياً في تطوير هذه العلاقات بحيث

إنتهى عقد الثمانينات من القرن الماضي والعلاقات العربية – الإيرانية في أسوأ أحوالها، وبعد أنتهاء حرب الخليج الأولى ركزت إيران جهدها السياسي والإقتصادي على إعادة البناء وتراجعت عن أفكار تصدير الثورة، لا سيما وإن وفاة مؤسس الجمهورية الإسلامية آية الله الخميني عام ١٩٨٩، كانت عاملاً مضافاً في هذا التراجع الأيديولوجي مما مهد الطريق لتحسين العلاقات مع الدول العربية، وكان العامل الأبرز في دفع العلاقات نحو جادة جديدة هو غزو العراق للكويت ووقوفها على الحياد من الحرب التي قادها التحالف الدولي عام ١٩٩١ رغم أنها ساندت موقف دول الخليج العربي من العدو المشترك، وزاد التقارب بعد إنتهاء الحرب بحيث شاركت إيران دول الخليج رفضهم لصيغة إعلان دمشق عام ١٩٩١ الذي يعطي نوع من الدور والوصاية لسوريا ومصر على أمن الخليج، بيد أن هذا التقارب لم يمنع حدوث خلافات حول الوجود العسكري الأجنبي في الخليج العربي، إلا أنه بشكل عام كان للإصلاحيين الذي وصولوا إلى السلطة في بداية عقد التسعينيات وبالأخص الرئيس (محمد خاتمي) دور كبيرٌ في تلطيف أجواء العلاقات الإيرانية – الخليجية (١٠)، إلا أن تغير موازين القوى في الشرق الأوسط إثر الهزيمة التي لحقت بالنظام العراقي بعد حرب الخليج الثانية ووضعه تحت نظام المراقبة الدولية وعزله عن محيطه الإقليمي والدولي بالكامل قد عزز أكثر من موقع إيران الإستراتيجي مما جعلها نوعاً ما تتراجع عن مكاسبها السياسية التي حظت بها من خلال موقفها الدبلوماسي مع دول الخليج الذي بنته على أساس وجود التهديد العراقي المشترك، فكان للتراجع العراقي أن مثل إغراءاً للجانب الإيراني لأن يعمل على تطوير منظومته التسليحية وقواتها العسكرية مستفيداً في ذلك من حالة الإنهيار الإقتصادي الروسي بما مكنه من شراء الأسلحة بأسعار تنافسية وركزت إيران أكثر على تطوير قدراتها الصاروخية في نطاق إسطولها البحري فضلاً عن شرائها للغواصات والصواريخ المضادة للسفن من روسيا مما أثار مخاوف وقلق دول الخليج من النفوذ الإيراني لا سيما مع إصرارها على التمسك بجزء الأمارات الثلاثة وإطلاقها لبعض التصريحات التهديدية بين الفترة والأخرى (١١) وكان لهذه التطورات أن جعلت المسار الإيجابي للعلاقات العربية – الإيرانية يتعرض لشيء من الترهل لا سيما وأن العلاقات الدبلوماسية مع أهم دول المنطقة وهي مصر لم تزل مقطوعة في ذلك الوقت.

أما فيما يتعلق بالتجربة التركية مع العالم العربي، فمع إنتهاء نظام القطبية الثنائية إثر تفكك الإتحاد السوفيتي أخذت السياسة الخارجية التركية تبدي إهتماماً كبيراً بالتوجه نحو الغرب رغبة منها في

١٠ – د. محمد السيد سليم، مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب والإيرانيين منه، في: العلاقات العربية – الإيرانية: الإتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٦، ص ٨١٦.

١١ – جراهام فولر، الشرق الأوسط، في: زلمي خليل زاد (محرر)، التقييم الإستراتيجي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الاولى، أبو ظبي، ١٩٩٧، ص ٢٥٨.

الإنضمام إلى الإتحاد الاوروبي ومن ثم كان لظهور الدول الجديدة في آسيا الوسطى التي تمتلك معها تركيا روابط إثنية دور في دفع تركيا لأن تلعب دوراً إقليمياً في هذه المنطقة * وهو ما كان على حساب بناء علاقات وثيقة مع العالم العربي، وبشكل عام أدى التغيير الجوهري في منظومة العلاقات الدولية بعد عام ١٩٩١ إلى تغيير في بيئة السياسة الخارجية التركية، ففي آسيا الوسطى توجد شعوب ذات أصول تركية، كما ظهرت في البلقان الشعوب ذات الصلات التركية (البوسنيون والألبانيون في كوسوفو) وقد عنى ظهور هذا (الفضاء التركي) توسيع للفرص السياسية للتحول نحو قوة إقليمية وهو ما أدى إلى ظهور مفهوم (العثمانية الجديدة) الذي صاغه الرئيس (تورگوت أوزال) والذي يعني أن هناك فضاء أستراتيجي جديد يمتد من تركستان على مشارف الصين الى البلقان، وإن تركيا تقع في منتصف هذا الفضاء وفي قلبه مما شجع طموح تركيا على لعب دور إقليمي، خصوصاً وأن حرب الخليج الثانية عملت على توثيق التعاون التركي – الأميركي، وهكذا بدأت تركيا تتبع سياسة خارجية إتسمت بالطابع القومي فضلاً عن

* منذ سقوط الإتحاد السوفيتي أصبح هناك صراع إقليمي من أجل النفاذ إلى مناطق آسيا الوسطى والقوقاز بهدف السيطرة على مصادر الطاقة فضلاً عن تأمين شبكة أنابيب نقل النفط والغاز وهو ما عمل على زيادة التنافس الإقليمي بين الدول، فعلى سبيل المثال تحولت منطقة القوقاز إلى ساحة صراع بين ثلاث دول تمتلك روابط ثقافية ودينية وسياسية مع دول القوقاز (جورجيا، أرمينيا وأذربيجان) وهذه القوى هي: روسيا، أيران وتركيا، للمزيد حول التنافس الإقليمي في القوقاز راجع:

- Lasha Tchantouridzé, the three colors of war: Russian, Turkish and Iranian military threat to the south caucuses, The Caucasian Review of International Affairs, Vol (2), No (1), Winter, 2008, pp 2 – 10.

كذلك إن النزاع الحدودي على إقليم (ناغورنو- كاراباخ) تحول إلى ساحة صراع وتنافس ما بين تركيا وإيران، ففي الوقت الذي كانت فيه تركيا تدعم أذربيجان على إعتبار أن معظم الأذر هم من القومية التركية، فإن أيران بدأت بدعم أرمينيا والتي تعد العدو القومي للأتراك، راجع في ذلك:

Mushfig Mammadov, Legal Aspects of the Nagorno-Karabakh Conflict, The Caucasian Review of International Affairs, Vol (1), No (1), Winter, 2006, p 15.

كما أن مقاطعة (Xinjiang) الإسلامية والتي تقع في أقصى غرب الصين بجوار جمهورية تركمانستان التي تعد من جمهوريات آسيا الوسطى تشغل ما مساحته (١٧%) من حجم الصين، وهي تعد موطن للمسلمين (الايغور – Uighurs) وغالبية المسلمين فيها من أصل تركي ويطمحون إلى تأسيس دولة تركستان الشرقية، وهو ما مثل إغراء للجانب التركي لزيادة نفوذه في منطقة آسيا الوسطى، للمزيد من التفاصيل راجع:

وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ١٩٧٨ – ٢٠١٠، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، ٢٠٠٠، ص ص ٣٩ – ٤٠.

تركيزها على البعد الأمني، وهو ما ساعد على سيادة ما أسماه البعض بالنهج الأمني في السياسة الخارجية التركية طوال عقد التسعينيات ومما ساعد على ذلك أيضاً التدهور الإقتصادي وعدم الإستقرار السياسي الحزبي وتخوف المؤسسة العسكرية من صعود الإسلام السياسي في البلاد، وفي ظل هذا النهج لم تعطي تركيا أي أهمية إستراتيجية للعالم العربي في سياستها الخارجية وهو ما إنعكس سلباً على واقع العلاقة بين الطرفين (١٢)، ولعل توجهها الأبرز نحو الشرق الأوسط كان قد تمثل بتقوية علاقاتها مع إسرائيل من خلال الإتفاقية الإستراتيجية التي تم توقيعها عام ١٩٩٦ والتي كان يراد بها موازنة الجهد السياسي الإيراني، إذ نصت تلك الإتفاقية على التعاون العسكري بين الطرفين والإشتراك معاً في أي حرب يخوضها أحد أطراف الإتفاقية ضد بلد ثالث، وكانت إسرائيل تريد بهذه الإتفاقية توسيع عمقها الإستراتيجي من خلال إستخدام القواعد التركية لضرب أي أهداف استراتيجية محتملة في إيران على إعتبار أن ايران كانت تعد داعم رئيس لحركات وفصائل المقاومة في فلسطين ولبنان والتي كانت تقاتل بالضد من إسرائيل (١٣)، إلا أن وصول حزب العدالة والتنمية قد قوض، نوعاً ما، هذه الشراكة لصالح تعميق العلاقة أكثر مع العالم العربي، فمنذ وصول الإسلاميين إلى الحكم في تركيا بدأت السياسة الخارجية التركية تأخذ ملامح جديدة تمثلت في مساعيها لترميم العلاقة مع العالم العربي والتي تصدعت بسبب من تنامي العلاقات مع إسرائيل، فبدأت أنقرة بالإنفتاح على الدول العربية وفي ذات الوقت التحاوب مع السياسة الأميركية بطريقة مغايرة عن السابق وفقاً لما تمليه المصلحة التركية، وهذه السياسة بات يصفها البعض بالتوجه جنوباً على إعتبار أن تركيا بدأت تولي إهتمام شديد بمناطقها التقليدية التي كانت جزءاً من الدولة العثمانية، فيما سماها آخرون بـ(ما بعد الكمالية)، ولعل هذا التحول التركي في إتجاهات الإهتمام الإقليمي إنما يرد إلى حالة التلكؤ التي لقيتها من الإتحاد الأوروبي وعدم بذل الولايات المتحدة جهوداً كافية لإقناع الأوروبيين بإنضمام تركيا إليهم وهو ما دفع تركيا إلى البحث عن فضاء مصالح آخر خصوصاً أن السنوات التي عكفت فيها عن الشرق الأوسط أشرت أسبقية أيرانية في تنامي النفوذ في المنطقة (١٤).

---

١٢ – إرسين كالايسي أوغلو، السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط: العلاقات العربية – التركية .. إلى أين؟، المستقبل العربي، السنة (٢١)، العدد (٢٤٢)، نيسان – أبريل، ١٩٩٩، ص ص ٣٧– ٤٠.

١٣ – سلام الربضي، التآكل في العلاقات التركية – الإسرائيلية وإستبعاد الثغر الإستراتيجي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (٣٠)، ٢٠١١، ص ص ١١٢ – ١١٣.

١٤ – علي حسين باكير، صعود تركيا الإقليمي: تصورات عن دور أنقرة المفترض، في: تركيا من الإقليمية إلى العالمية (ملف)، آفاق المستقبل، مجلة سياسية إقتصادية إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد (٤)، السنة الأولى، مارس – أبريل، ٢٠١٠، ص ٨١.

وبات واضحاً إن هذا التحرك التركي الجديد تجاه العالم العربي إنما تمليه المصلحة التركية التي تحاول أن تكون لاعباً أساسياً في الشرق الأوسط باعتبارها أحد اعمدة المثلث الإستراتيجي (تركيا، إيران ومصر)، وهي في ذلك تطرح نفسها كإحتياطي إستراتيجي للإتحاد الأوروبي الذي تسعى جاهدة إلى الإنضمام إليه على إعتبار أن الإنضمام إلى هذا الإتحاد يعد الثابت الوحيد في سياستها الخارجية، بحيث تسعى تركيا من خلال تعظيم دورها في الشرق الأوسط إلى أن تبين للإتحاد الأوروبي من أنه لا يمكن أن يؤدي دور القوة العالمية في الشرق الأوسط إلا من خلال تركيا، بمعنى آخر أنها تحاول إعطاء الأوروبيين الفرصة لفهم دور تركيا بشكل أكبر مما يعظم من أوراقها التفاوضية في الإنضمام إليهم لاحقاً ([15]) وهو ما يبدو أن تركيا وجدت الحل السحري للإنضمام للإتحاد الأوروبي من خلال الموازنة ما بين حاجة أوروبا لشريك إقليمي يكون له الدور الأساس في منطقة الشرق الأوسط * للحيلولة دون التأثير سلبياً على المصالح الغربية وما بين القبول بتركيا كعضو في هذا الإتحاد.

وهكذا يبدو واضحاً أن السياسة الخارجية لتركيا في ظل حكومة (حزب العدالة والتنمية) والتي بدأت أعمالها منذ عام ٢٠٠٢ قد اختلفت جذرياً ونوعياً عن السياسات السابقة، إذ أخذت تركيا تسعى بشكل دؤوب للانتقال من بلد يعد طرف في محاور وتكتلات إلى بلد يكون هو الصانع للسياسات الإقليمية، أو بشكل آخر انتقلت تركيا من الأطراف إلى مركز الأحداث بحدوها في ذلك الرغبة في لعب أدوار إقليمية أكثر فاعلية خصوصاً في المناطق التي تمتلك فيها تركيا إرثاً ثقافياً وتاريخياً واسعاً مثل المنطقة العربية ومناطق القوقاز وغرب آسيا، وهذا التحول في السياسة الخارجية هو نتيجة لمدركات جديدة وضعها وزير خارجيتها (أحمد داوود اوغلو) ([16]).

إذا، مع وصول حزب العدالة والتنمية بدأ تعديل أجندة السياسة الخارجية التركية التي ربما وجدت إن إهمال تركيا لدورها الإستراتيجي في العالم العربي إنعكس إيجاباً لصالح إيران التي تمكنت من إستغلال إنقسام النظام الإقليمي العربي فبدأت بالنفاذ إلى مفاصل عدة في هذا النظام وقد إزداد هذا

---

١٥ – د. محمد السيد سليم، الخيارات الإستراتيجية للوطن العربي وموقع تركيا منها، في: الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٠، ص ٦٦.

* جاء في مقدمة دراسة صدرت عن معهد (بروكنغز) الأميركي " لا توجد منطقة في العالم على صلة وثيقة ببعض المسائل الإستراتيجية الأكثر أهمية في زمننا الحاضر كما هي منطقة الشرق الأوسط، من الإرهاب والهجرة والإتجار بالمخدرات والنزاعات الدينية إلى أسلحة الدمار الشامل "، أنظر ذلك في:

إيفو دالدر، نيكول نيسوتو وفيليب غوردون، هلال الأزمات: الإستراتيجية الأميركية – الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير، ترجمة: حسان البستاني، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٨.

١٦ – أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الدار العربية للعلوم (ناشرون)، بيروت، ٢٠١٠.

النفاذ مع حرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣، لذا أخذت التوجهات الجديدة تركز أكثر على تطوير العلاقات التركية – العربية وقد تمثل ذلك في تحسين العلاقة مع سوريا من خلال فتح الحدود والإتفاق على إجراء مناورات عسكرية مشتركة وإن كان بشكل محدود ([١٧])، فضلاً عن دورها الذي بدأ يتسع في القضية الفلسطينية من خلال إستقبال ممثلي حركة حماس وإستقبال الرئيس الفلسطيني محمود عباس وسعيها للقيام بوساطة لحل الخلافات الفلسطينية – الفلسطينية التي إتسعت بعد إنتخاب حكومة (إسماعيل هنية) في العام ٢٠٠٥، وهو ما إنعكس سلباً على العلاقات التركية – الإسرائيلية خصوصاً مع إدانة تركيا لحرب لبنان صيف عام ٢٠٠٦، إلا أن مدبات الدور التركي الجديد لم تقف عند هذا الحد بل شملت أيضاً التقارب مع أكراد العراق ومع إيران والسعي إلى الوساطة بين إيران وباكستان على خلفية التفجيرات التي حدثت في إقليم سيستان علاوة على سعيها للوساطة بين إيران والدول الكبرى بخصوص البرنامج النووي الإيراني ولعبها دور الوسيط بين إسرائيل وسوريا ومحاولتها لبناء مقدمات جادة للمفاوضات الثنائية وهذا الدور عبر عنه رئيس وزراء تركيا بالقول " إن تركيا جزء من الشرق الأوسط الكبير، وعليها مسؤوليات ويجب أن تأخذ مكانها فيه " ([١٨]).

ولعل هذا الدور الإقليمي التركي الجديد في مقاصده الإستراتيجية لا يخرج عن إطار السعي لمنافسة النفوذ الإيراني من خلال موازنة هذا النفوذ في المشرق العربي إذ تقدم تركيا نفسها كبديل إستراتيجي – إسلامي قادر على لعب دور في الملفات التي تمتلك إيران نفوذاً كبيراً فيها مثل الملف الفلسطيني، علاوة على أن سعي تركيا لبناء علاقات وثيقة مع سوريا أريد به تقليل إعتماد سوريا على إيران وبالتالي تحويل وجهة التحالف الإستراتيجي السوري نحو تركيا بشكل أكبر، أي بمعنى آخر أرادت تركيا من توثيق علاقاتها مع سوريا كسر الإحتكار الإيراني للدور السوري، دون أن ننسى أن تركيا تقدم إنموذجاً إسلامياً أكثر قبولاً على صعيد العالم العربي وأقل تشدداً من الإنموذج الإيراني خصوصاً وأن كثير من المشتركات التأريخية موجودة بين الجانبين التركي والعربي ساهمت في تشكيل واقع الهويات الثنائية.

---

١٧ – عدنان السيد حسين، العرب والإنفتاح التركي، في: تركيا من الإقليمية إلى العالمية (ملف)، مصدر سبق ذكره، ص ٧١.

١٨ – محمد نور الدين، تركيا والعدوان الإسرائيلي على لبنان: أدوار وتوازنات، شؤون الأوسط، العدد (١٢٣)، صيف ٢٠٠٦، ص ٧٠.

المبحث الثالث

الفعل السياسي العراقي تجاه التغييرات الإقليمية: الفرص والتحديات.

في إطار هذا العرض لحقيقة العلاقات الإقليمية ولطبيعة التنافس القائم ما بين الدور التركي والدور الإيراني، من المؤكد والحال هذه إن الثورات العربية عملت على تحطيم الكثير من موازين القوى الهشة التي كانت تحكم العلاقات العربية مع القوى الإقليمية بحيث إن إنهيار النظام في (مصر) وتصدع النظام في (سوريا) بفعل الضغوط الخارجية والداخلية قد مثل فرصة سانحة للقوى الخارجية لتقوية ادوارها في الإقليم العربي بعد أن تراجعت الكثير من الموانع، وأيضاً كان لسقوط هذه الموانع أثر في السياسة الخارجية العراقية الطامحة إلى لعب دور إقليمي في ظل بيئة جديدة بعد أن شاب العلاقات العراقية – العربية الكثير من التحديات والمخاوف وسوء الفهم.

فمنذ حدوث التغيير السياسي بناءاً على نتائج حرب عام ٢٠٠٣، لم تتمكن السياسة الخارجية العراقية من بناء علاقات جديدة وفاعلة مع محيطها العربي خلال سنوات قصيرة، بسبب كل من **الإنعزال السياسي الذاتي** الذي إنتهجته الحكومة لإبقاء العراق خارج إطار التفاعل مع المنظومة العربية كرد فعل تجاه السياسات التي تبنتها هذه الدول في الوقوف إلى جنب النظام السابق بالضد من الشيعة في العراق، ولعل هذا الموقف بدا واضحاً حتى إثناء كتابة الدستور الدائم والخلاف حول إرتباط العراق بالدول العربية * إذ فضل أنصار التوجه الجديد التشديد على عبارة أن العراق جزء من العالم الإسلامي أما أنصار التوجه القومي فشددوا على إن العراق جزء من الأمة العربية ، ولعل هذا الموقف الذاتي لم يكن عاملاً مشجعاً لبناء علاقات إيجابية مع الدول العربية وقد إقترن هذا الإنعزال الذاتي بسياسة بدت وإنها متماسكة في مضامينها تبنتها الدول العربية تجاه العراق قائمة على **العزل العربي** أو إعتبار العراق من المناطق الهامشية الغارقة في لجة الفوضى وعدم الإستقرار، ولعل هذا الإهمال العربي للعراق قد شجع

---

* من المعروف إن علاقة العراق الإرتباطية مع الدول العربية كانت مثار جدل قبل سقوط النظام في أبريل ٢٠٠٣، فمشروع العراق الجديد الذي رعته وزارة الخارجية الأميركية عام ٢٠٠٢ كان قد ضم شخصيات من الرافضين لإي إرتباط مع الدول العربية، ومثال على ذلك أن كنعان مكية الذي كان من أشد الداعين إلى إسقاط النظام بالقوة العسكرية الأميركية قد سبق له أن قدم رؤية في معهد (American Enterprise) في أكتوبر ٢٠٠٢ أشار فيها إلى أن العراق الجديد ينبغي أن يتجاوز مشكلات التنوع في مجتمعه من خلال تبني نهج بنائي (فوق قومي) على إعتبار أن (العراق العربي) سيكون عائق أمام حل إشكالية الإنتماء والهوية الوطنية، وحسب رأيه لا يمكن أن يكون العراق لجميع أبناءه بمختلف إنتماءاتهم إلا من خلال أن يكون غير عربي، أنظر ذلك في:

د. عبد علي كاظم المعموري، إشكالية المواطنة والهوية الوطنية العراقية، في: المواطنة والهوية العراقية: عصف إحتلال ومسارات تحكم، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بيسان للنشر، بيروت، ٢٠١١، ص ٥٨.

أطراف إخرى في مسعاها لمواجهة النفوذ الأميركي في العراق على إبداء تدخل أكبر في شؤونه الداخلية وهو تدخل سلبي تمثل في إذكاء حدة العنف الداخلي من خلال الدور الذي بذلته الدول المجاورة للعراق، وهو ما جعلهم أكثر تأثيراً في الساحة العراقية وفي ذات الوقت جعل (الهلال الشيعي) أكثر إثار للمخاوف العربية وأقرب إلى التحقق كأمر واقع.

ولحن إذ نتحدث عن إنعكاس التغييرات في المنطقة العربية على العراق إنما نريد التأكيد على فكرة إننا لا نسعى إلى إستقصاء ما سترتبه هذه التغييرات من تداعيات سلبية أو إيجابية على العراق بالدرجة الأولى لأن القبول بهذه الفكرة معناه أن العراق ساكن ولا يبدي أي حراك سياسي ويبقى مجرد متلقي للإرتدادات الراجعة عن التغيير في المنطقة العربية، بل نريد التركيز على فكرة أن زوال الأنظمة الشمولية وبالأخص (ليبيا ومصر) وسيادة مناخ عام داعي للحرية السياسية وبناء الديمقراطية قد وفر فرصة إستراتيجية للعراق من أجل إبداء حراك سياسي متحرر من الكثير من العقبات التي كانت تعزل العراق عن محيطه العربي، فسقوط الأنظمة التي تنتمي إلى العهد القديم من النظام الإقليمي العربي قد أسقط الموانع والمبررات التي كانت تحول دون ان يؤدي العراق دور إقليمي، وهكذا فإن هذا التغيير بات فرصة للعراق للتحول من (ملعب للقوى الإقليمية) إلى (لاعب إقليمي).

ولعل العوامل التي تساعد العراق على لعب دور إقليمي مستفيداً في ذلك من حالة التغييرات في هذه المنطقة هي **عدم الاستقرار والسيولة في إعادة التكوين السياسي الداخلي**، إذ أن أغلب الدول الإنتقالية في المنطقة العربية لم تزل في مرحلة من إعادة تكوين نظامها السياسي ولم تبلور بعد ملامح سياسة خارجية واضحة، فالثورات العربية أعادت ترتيب الكثير من إهتمامات الدول، إذ تراجعت فكرة (الإهتمام بالخارج) في إطار حالات عدم الإستقرار الحادة وفي ظل الضغوط السياسية والتحديات الأمنية وهو ما يدفع صناع القرار القلقين إلى تخصيص الموارد نحو الداخل والحذر من الحركات غير المحسوبة وهو ما يترتب عليه الدفع بإتجاه إستمرار شلل السياسة الخارجية لحين التحول من الثورة إلى الدولة (١٩)، وهذا الأمر، نظرياً، يتيح للعراق تأدية دور إقليمي يمكن أن يقوى من خلال إمكانية النفاذ إلى هذه الدول عبر بناء علاقات إيجابية مع النخب السياسية خصوصاً وإن ما يشجع على ذلك إن الحواجز السياسية التي كانت تحملها الأنظمة السابقة تجاه العراق قد زال أغلبها، فضلاً عن ذلك إن ثمة توجه طاغ نحو تبني التعددية السياسية كآلية لبناء المجتمع السياسي وإعتماد الأنتخابات كمحكم للنزاعات وإدارة الصراع الإجتماعي من خلال التداول السلمي للسلطة ولعل **إمتلاك العراق الأسبقية في تحقيق**

١٩ – د. محمد عبد السلام، كيف ستدار العلاقات الإقليمية في المرحلة المقبلة، السياسة الدولية، العدد (١٨٤)، السنة السابعة والأربعين، أبريل، ٢٠١١، ص ٧.

تجربة الممارسة السياسية السلمية، بالرغم من نقاط الضعف التي تعتريها، يمثل أيضاً فرصة لإبداء حراك إقليمي فاعل على أساس أن العراق يملك تجربة تسعى هذه الدول المتحولة إلى إقتفاء مضامينها.

وعلى هذا الأساس كان إصرار العراق على عقد القمة العربية بدورتها الإعتيادية في بغداد نهاية شهر آذار من عام ٢٠١٢، يمثل ترجمة رسمية لطموح سياسي بلعب دور إقليمي في ظل هذه الأوضاع العربية المضطربة، وقد إمتد هذا الطموح إلى مستوى تقديم مشروع لحل الأزمة السورية بحيث تم عرض هذا المشروع على المبعوث العربي – الأممي (كوفي أنان)*، فضلاً عن ذلك أخذ العراق يتطلع للعب دور الوسيط في حل أزمة البرنامج النووي الإيراني من خلال إجرائه الإتصالات مع المفوضية الأوروبية لإستضافة لقاء الدول الست الكبرى مع إيران في بغداد.

ولكن مثلما توجد بعض المتغيرات التي تمثل نقاط قوة لصالح الدور الإقليمي العراقي إلا أن هذا لا يلغي وجود بعض العقبات والكوابح التي قد تعيق فاعلية هذا الدور، ولعل نقاط الضعف هذه يمكن تمثيلها بالآتي:

١. البيئة السياسية الداخلية العراقية.

لعل من أولى الملاحظات التي يمكن رصدها بسهولة بخصوص الطبيعة التفاعلية للبيئة السياسية العراقية هو أن هذه الأخيرة لم تزل موضوعاً للأنقسامات والصراعات السياسية التي تأخذ في بعض الجوانب طابعاً عنيفاً، فعدم الوصول إلى إتفاقات داخلية يضعف كثيراً من قدرة العراق على إبداء دور إقليمي لتصدر قيادة المنظومة العربية، بمعنى آخر أن الأمة المنقسمة على ذاتها تكون أكثر إنشغالاً بهمومها الداخلية من لعب دور في الشؤون الخارجية، وفي حال أولت إهتماماً بالشأن الخارجي مع بقاء الإنقسامات الداخلية دون حل سيوفر هذا الأمر فرصة لإثارة الخلاف والأنقسام أيضاً حول هذا الدور الخارجي *، لاسيما وإن بقاء الإنقسام الداخلي سيفقد مسألة القيام بدور خارجي الحصول على الدعم

---

* حسب المشروع العراقي لحل الأزمة السورية والذي سبقته زيارات لمسؤولين عراقيين لدمشق قبل عقد القمة العربية من أجل الأتفاق مع الحكومة على ترتيبات معينة لإحتواء النزاع الاهلي هناك، فإن هذا المشروع يؤكد في بعض بنوده على تشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل مكونات الشعب السوري مع إعطائها صلاحيات التفاوض مع المعارضة ثم يصدر مجلس الأمن قراراً بمنع التدخل بالشؤون الداخلية السورية، أنظر ذلك في:

صحيفة الصباح البغدادية، العدد (٢٥٠٦) في ٨ نيسان – أبريل ٢٠١٢.

* مثال ذلك إن عقد القمة العربية في العراق في شهر آذار من العام الحالي تحول إلى ساحة خلاف ما بين الكتل السياسية ففي الوقت الذي أصرت فيه الكتل المنضوية تحت لواء التحالف الوطني على عقد القمة وإنجاح شروطها أبدت كتلة العراقية في أكثر من مرة إشارات على أن الوضع الراهن لا يستوجب عقد هذه القمة وإن ثمة أمور داخلية أولى بأن تأخذ القدر الكافي من الإهتمام وهو ما أشر إن الإنقسام السياسي طال حتى مسألة القيام بدور إقليمي خارجي.

الكافي واللازم من مختلف القوى السياسية، فتعثر العملية السياسية وما يرتبط بها من أزمات متتالية قد تفضي إلى مأزق وطني كلي يشمل إمكانية نكوص العملية السياسية الحالية وسقوط مشروع إعادة بناء الدولة برمته ([٢٠])، والحال هذه تبدو البيئة الداخلية غير داعمة للدور الخارجي، فضلاً عن ذلك إن الإنموذج العراقي لم يزل غير واضح بمضامينه السياسية، هل العراق دولة علمانية – ليبرالية أم إسلامية، هل العراق يمثل إنموذج لدولة مركزية أم إتحادية – فدرالية، هل العراق يعد دولة إشتراكية أم رأسمالية، فعدم قدرة العراق على حسم هذه الثنائيات المحيرة يجعل الدور الإقليمي يفقد الكثير من مصادر قوته *.

٢. المخاوف السياسية الإقليمية العربية.

ثمة تخوف طاغٍ يسود المناخ السياسي لبعض الدول العربية وبالأخص الدول الخليجية من أن تكون ثمرة الدور الريادي المحتمل للعراق لصالح إيران وليس لصالح الدول العربية، وهو ما يجعل هذه الدول تنظر للمسعى العراقي بإنه دور (بالنيابة) يقوم به لصالح القوة الإقليمية (إيران)، وبالتالي يواجه هذا المسعى العراقي بتحركات مضادة خليجية على الأغلب تحاول ملء الفراغ وبناء منظومة أمنية جديدة لقيادة السياسات الإقليمية العربية، ومن المعلوم أن احد الأسباب التي وقفت وراء سياسة (الإحتواء العربي) للعراق منذ عام ٢٠٠٣ هو نتيجة لزيادة النفوذ الإيراني فيه والتخوف من تحوله إلى ناصية سياسية لإمتداد المزيد من النفوذ نحو دول أخرى مجاورة وبالتالي لم يزل هذا التخوف يحكم العلاقات العراقية – العربية خصوصاً وأن تغير موازين القوة الإقليمية قد عزز أكثر من هذه المخاوف.

فحسب السياق التأريخي شهد النفوذ الإيراني تحولات إستراتيجية بدءاً من العلاقات متعددة المستويات مع دولة مثل سوريا ونفوذها في لبنان من خلال حزب الله وصولاً إلى نفوذها في العراق الذي تنامى منذ سقوط النظام السابق في أبريل ٢٠٠٣، وإن كانت العلاقات العربية – الإيرانية قد حكمتها موازين قوى بدت ثابتة خلال السنوات السابقة فإنه بدءاً من عام ٢٠٠٣ قد إختل هذا التوازن لصالح إيران بعد أن بات لديها قواعد لوجود ونفوذ مادي ومعنوي في العراق مما أثار مخاوف الكثير من الدول

---

٢٠ – صلاح النصراوي، العراق والطريق إلى الدولة المدنية، السياسة الدولية، العدد (١٨٣)، السنة السابعة والأربعين، يناير، ٢٠١١، ص ٢١.

* يتفق المعنيين بدراسة العلاقات الدولية على أن نجاح إستراتيجية الدولة الخارجية مرتبط بوجود بيئة محلية داعمة لها لأن فقدان الدعم المحلي من داخل أو خارج الحكومة يؤدي إلى إخفاقات إستراتيجية بإتجاهين: الأول من خلال تعطيل تنفيذ الإستراتيجيا ذاتها وبأساليب مختلفة، والثاني من خلال إنخفاض النظرة إلى قوة الأمة من جانب أولئك القيمين على الساحة الدولية الذي هم أهداف الإستراتيجيا، للمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة:
توري ل. ديبل، إستراتيجية الشؤون الخارجية، ترجمة: د. وليد شحادة، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٥٤.

العربية ([٢١]) التي وجدت في هذا النفوذ تعزيزاً لمحور (دول الممانعة) لا سيما بعد أن بات هذا المحور غير مقتصر على الدول العربية، إذ إمتد هذا المحور ليأخذ بعداً (فوق قومي) ومبني على أسس ومصالح سياسية والأكثر من ذلك إن هذا المحور بات، وفقاً لوجهة نظر الدول المعتدلة، واقعاً تحت سيطرة إيران وتوجهاتها الراديكالية مما أفقد هذا المحور مقاصده الإستراتيجية من أنه يراد به إضعاف الفعل السياسي الأمريكي – الإسرائيلي وتحول نحو مواجهة نفوذ الدول العربية الأخرى من خلال بناء فضاءات سياسية عابرة للحدود تمتد من العراق إلى سوريا وصولاً الى لبنان وفلسطين وحتى اليمن.

وعلى هذا الأساس أصبح مصطلح (الهلال الشيعي) مؤشر يدل على درجة التخوف العربي من النفوذ الإيراني المتنامي في المنطقة العربية، هذا التخوف عبر عنه صراحة، أول الأمر، العاهل الأردني (عبد الله الثاني) في مقابلة نشرتها صحيفة (واشنطن بوست) يوم ٨ ديسمبر ٢٠٠٤ عشية التهيؤ لتنظيم أول إنتخابات برلمانية في العراق، إذ قال صراحة " إذا سيطرت الأحزاب أو السياسيين الموالين لإيران على الحكومة العراقية الجديدة، فقد يظهر هلال جديد يضم حركات أو حكومات شيعية مهيمنة في كل من إيران والعراق وسوريا ولبنان، ويغير التوازن التقليدي للقوة بين الطائفتين الإسلاميتين الرئيسيتين ويفرض تحديات جديدة على المصالح الأمريكية وحلفائها " ([٢٢])، وضمن السياق ذاته، عبر قادة عرب آخرين من محور (الدول المعتدلة) عن تخوفهم من إتساع هذا (الهلال الشيعي) وإمتداده بعد العراق إلى دول أخرى، فقد قال الرئيس المصري السابق (مبارك) في لقاء مع قناة العربية الفضائية يوم ٨ أبريل ٢٠٠٦ " أن العراق بالتأكيد ينتمي إلى الشيعة وهم يشكلون نسبة ٦٥% من سكان العراق وهؤلاء ولائهم لإيران وليس لدولهم "، أما وزير الخارجية السعودي (سعود الفيصل) فقد صرح قبلها يوم ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٥ إن هناك إحتمالات لإندلاع صراع سني – شيعي في المنطقة مع تزايد النفوذ الإيراني وسعي الدول العربية إلى إحتواء هذا النفوذ " ([٢٣]).

ويبدو ان حرب العراق عام ٢٠٠٣ قد أحدثت نوعاً من المفارقة الإستراتيجية في علاقات القوة بين إيران والولايات المتحدة ففي الوقت الذي ألمح فيه بعض الخبراء قبل بداية الحرب إلى أن هذه الحرب ستكون عنصراً ضاغطاً على السياسة الأيرانية التي ستكتمل حولها سلسلة الإحتواء ما بين الوجود

21 - Olga Oliker, Keith Crane, Audra K. Grant, Terrence K. Kelly, U.S. Policy Options for Iraq: A Reassessment, Air Force Project, Rand Corporation, California, 2007.

٢٢ – موشيه عازور، الهلال الشيعي بين الخرافة والحقيقة، مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط – معهد بروكنغز، ترجمة، المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، القاهرة، يناير، ٢٠٠٨، ص ٢.

٢٣ – المصدر السابق، ص ٢.

الأميركي في إفغانستان والعراق الأمر الذي يجعل من ميزان القوة يميل لصالح الولايات المتحدة بالدرجة الأساس، إلا أن قدرة طهران على التعامل مع الحرب بنوع من المرونة ومساعدتها للولايات المتحدة وظهورها بمظهر القوة المتعاونة أو المؤيدة للفعل السياسي الأميركي قد جعلها تنفك من أسر الإحتواء تدريجياً ومن ثم تتحول إلى عنصر مؤثر في الساحة العراقية وربما بنفوذ أقوى من النفوذ الأميركي ([٢٤]).

وعلى أساس النتائج والتداعيات التي أفرزتها حرب عام ٢٠٠٣ والتي تمثل أهمها في تعظيم النفوذ الإيراني خارج إطار سياسة الإحتواء، أخذت هذه الدولة تلعب دوراً كبيراً في الشأن العراقي إلى الحد الذي تحاول أن تشعر فيه الولايات المتحدة بأن لها مطالب إقليمية وتدعوها الى التسليم بمكانتها ومصالحها هناك، وهذه الرؤية عكسها قول وزير الخارجية الايراني في زيارة له في بغداد في شهر آيار من عام ٢٠٠٥ " إن الطرف الذي سيغادر العراق هي الولايات المتحدة لانها هي التي ستنسحب في نهاية المطاف أما الطرف الذي سيعيش مع العراقيين فهي ايران لكونها جارة العراق " ([٢٥]).

وفي البدء كان التدخل الايراني في العراق يتم تحت اطار مؤسسات المجتمع المدني في جنوب العراق وقد شجعت الولايات المتحدة وحلفائها هذا التوجه على اعتبار أنه يكشف عن نية إيرانية في المساعدة في فرض الاستقرار في العراق، إلا أن نظرة الحلفاء الى طهران تغيرت مع انتخاب (أحمدي نجاد) الذي بدأ بإعادة إحياء السياسات الثورية الراديكالية تجاه الولايات المتحدة وإسرائيل بحيث أصبح المسؤولون الأميركيون والبريطانيون ينتقدون التدخل الأيراني في الجنوب متهمين إيران بتدريب ميليشيات عراقية وتزويدها بالسلاح ([٢٦]).

وكان لتحالف سوريا مع إيران، هذا التحالف الذي تمتد بداياته إلى أكثر من عقدين من الزمان، قد عزز أكثر من نفوذ إيران في العراق وبعض أجزاء العالم العربي، ولعل السبب وراء الموقف

---

٢٤ - بشير ريتشارد هاس، مسؤول التخطيط السياسي الخارجي في وزارة الخارجية الأميركية فترة إدارة الرئيس الأسبق بيل كلنتون، إلى أن أحد دروس التأريخ التي ستبقى عالقة في الذاكرة إنه إن كانت حرب الولايات المتحدة الأولى مع العراق عام ١٩٩١ والتي يسميها حرب الضرورة (War of Necessity) قد أشرت بداية الحقبة الأميركية في المنطقة العربية فإن حرب الولايات المتحدة الثانية مع العراق والتي يسميها حرب الإختيار (War of Choice) قد أشرت نهاية هذه الحقبة، راجع مقالته في:

Richard Haass, The New Middle East, Foreign Affairs, Volume (٨٥), Number (٦), November – December, 2006, p 147.

25- John Burns, Registering new influence: Iran sends a topic aide to Iraq, New York Times, 18 May 2005.

٢٦ - إيران وجيرانها والأزمات الإقليمية، دراسة للمعهد الملكي للشؤون الدولية، ترجمة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (٢٤) السنة الثانية، ديسمبر ٢٠٠٦، ص ١٥.

السوري الداعم للنفوذ الإيراني كانت قد أملته مصالح مشتركة تمثلت بعضها في الخوف من أن يكون الحضور العسكري الامريكي في العراق مقدمة للدفع بإتجاه تفعيل التغيير في سوريا كما حصل في العراق لا سيما وأن الولايات المتحدة حملت مع دخولها إلى العراق مشروع نشر الديمقراطية والإصلاح في العالم العربي، وهو ما جعل أغلب هذه الدول تمتلك مبرراتها التي تدعوها الى القلق، وقد ذكر تقرير (مجموعة دراسة العراق) الذي شارك في وضعه أواخر عام ٢٠٠٦ كل من (جيمس بيكر) والسيناتور الديمقراطي (لي هاملتون) والخاص بتقييم الاستراتيجية الأميركية في العراق" أن جميع الدول المحيطة بالعراق تخشى من مشروع الترويج للديمقراطية في الشرق الاوسط وانها تشعر انها ستكون المستهدفة، الأمر الذي يدعوها الى تبني سياسة عدائية بإتجاه التجربة الجديدة في العراق " ([٢٧]).

وهكذا أسهمت نتائج حرب عام ٢٠٠٣ وإزدياد حدة النفوذ الإيراني في المنطقة العربية إلى تعميق التدخل الإقليمي في العراق، هذا التدخل الذي كانت تدفعه توجهات مختلفة، فثمة دول باتت تحركها هواجس سيطرة مكون إجتماعي معين على السلطة في العراق أو حتى نمو سلطته في إطار الدولة الفدرالية، وعلى الرغم من أن هناك مصلحة مشتركة للبلدان المجاورة والقوى الإقليمية في إحتواء النزاع وتجنب تأثيراته الإرتدادية، إلا أن هذه البلدان تفصلها عن بعض أجندات متصارعة وعدم ثقة متواصل، وعليه فأن كل طرف أخذ يدعم لاعبين معينين في العراق بالضد من الآخرين، فإن كانت إيران قد عملت على أنشاء شبكات واسعة لها في العراق لحماية مصالحها، فأن الدول العربية التي تخشى من النفوذ الإيراني بدأت بإنشاء شبكات مماثلة في أوساط السنة العراقيين، وضمن السياق ذاته نجد أن القادة الاتراك كانوا يخشون من إمتداد الحركة الإنفصالية الكردية وإحتمال أن يصبح العراق ملاذاً آمناً لحزب العمال الكردستاني (PKK) وهو ما عزز من مبرراتها في التدخل العلني في شمال العراق، وهو ما حدث فعلاً في أكثر من مرة، فعلى سبيل المثال، حذر (عبد الله غول) وزير خارجية تركيا آنذاك من أن تفكيك العراق " سيرغم جيرانه على التدخل" ([٢٨]).

اما المملكة العربية السعودية، والتي تخشى من الهيمنة الإيرانية على منطقة جنوب العراق الغنية بالنفط وتخشى أيضاً من إنتفاضة شيعية في منطقتها الشرقية، قد قدمت دعم مباشر للمتمردين السنة من أجل موازنة النفوذ الإيراني هناك، ففي تحديد مباشر وصريح، كتب (نواف عبيد) المستشار في الحكومة

27 - James A. Baker and Lee H. Hamilton, Iraq Study Group report, The Representatives council, Washington, 2007, p 25.

28 - Daniel L.Byman and Kenneth M. Pollack, Things fall apart: What we do if Iraq implodes? The Washington Post, 20 August, 2006.

السعودية، إنه في حال إنسحاب القوات الأميركية من العراق فأن القيادة السعودية تخطط لدعم القادة العسكريين السنة بنفس وسائل الدعم التي درجت إيران على تقديمها للجماعات الشيعية المسلحة ([٢٩]).

وعلى الرغم من أن الدول العربية حاولت في السنوات السابقة، فك العراق من القبضة الإيرانية من خلال الإقبال عليه والتطبيع معه بعد أن أدركوا أن الوضع الشاذ الذي أسلمهم إليه إحتلال العراق من حيث قبولهم جماعياً التطبيع مع العراق وترددهم فرادى في التطبيع العملي أدى إلى إنفراد إيران بالساحة العراقية وسمح بتزايد حضورها فيه يوماً بعد آخر، بحيث شهدت الأعوام ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ محاولات لتغيير تلك المعادلة من خلال فتح سفارات عربية عدة في بغداد منها الأردنية والبحرينية والإماراتية كما قام العاهل الأردني بأول زيارة إلى بغداد بإعتباره أرفع مسؤول عربي يزور العراق منذ عام ٢٠٠٣ وكذلك فعل وزير خارجية الكويت ([٣٠])، فضلاً عن ذلك كانت مساعي رئيس الوزراء العراقي (نوري المالكي) لتقديم صورة لبناء دولة على أسس وطنية وليست طائفية بدءاً من عام ٢٠٠٧ من خلال حملته على نزع سلاح الميليشيات الشيعية في بغداد والبصرة ومناطق أخرى من جنوب العراق قد قوبلت بنوع من الإستحسان من جانب بعض الدول العربية ([٣١])، إلا أن هذه المعادلة لم تستقر على هذا المنحى، إذ أن الصراع والإستقطاب الذي ساد العراق بعد الإنتخابات البرلمانية في آذار – مارس من عام ٢٠١٠ قد أعاد المخاوف العربية مرة أخرى إلى الواجهة تحت ضغط العامل الطائفي الذي لم يزل حاضراً في البيئة السياسية الداخلية للعراق ([٣٢]).

وبشكل عام، إن سقوط الأنظمة الرئيسة في هذه المنظومة الإقليمية مثل مصر والخوف من إمتداد رياح التغيير إلى دول خليجية فيها تنوع إجتماعي قد شجع هذه الدول على الإعتماد على المتغير الخارجي (الولايات المتحدة) خصوصاً مع ظهور تصريحات إيرانية تشير إلى أن إيران لها تأثير في هذه الثورات، ففي يوم ١٥ من شهر سبتمبر لعام ٢٠١١ أعلن المرشد الأعلى للثورة الاسلامية في ايران (علي خامنئي) " أن ايران تدعم التحركات الشعبية في كل من مصر وتونس وليبيا والبحرين واليمن "،

---

29 - The Washington Post, 29 November 2006.

كذلك للمزيد عن موقف السعودية من التغيرات السياسية في العراق يمكن الرجوع إلى:

جوزيف ماكميلان، المملكة العربية السعودية والعراق: النفط والدين، تقرير رقم (١٥٧)، صادر عن معهد السلام الأميركي، واشنطن في يناير – كانون الثاني ٢٠٠٦.

٣٠ - مجموعة مؤلفين، حال الأمة العربية ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩: أمة في خطر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص ص ٥٣ – ٥٤.

٣١ - المصدر السابق، ص ص ٥٩ – ٦٠.

٣٢ - د. محمد مجاهد الزيات، العراق بعد الإنتخابات: المعادلة السياسية بلا تغيير، السياسة الدولية، العدد (١٨١)، السنة السادسة والأربعين، يوليو، ٢٠١٠، ص ص ١٧٠ – ١٧٣.

كذلك أبدى وزير خارجية أيران رؤيته بأن هذه الثورات العربية ستعزز من موقع طهران في إقامة (الشرق الاوسط الإسلامي) ([٣٣])، الأمر الذي شكل دافعاً مضافاً لهذه الدول لأن تعيد بناء علاقاتها الدفاعية والأمنية مع الولايات المتحدة ضمن محور خليجي أو كتلة خليجية واحدة وفق ما سمي بـ(منتدى التعاون الإستراتيجي الخليجي – الامريكي) على غرار المنتدى الامني الأسيوي (ASF) وكان أول إجتماعاته قد عقد على مستوى وزراء خارجية مجلس التعاون والولايات المتحدة في العاصمة القطرية الدوحة بداية شهر أبريل من عام ٢٠١٢ وهو ما يعني ان فراغ القوة الذي سببته الثورات العربية في المنطقة والخوف من إمتداد النفوذ الإيراني قد تمت مقابلته خليجياً بهذا المحور الأمني الإستراتيجي الذي سبق أن دعا إليه (مارتن) أنديك لمواجهة القوة الإيرانية من خلال العودة إلى سياسة توازن القوى في المنطقة وبناء تحالف مضاد للتحالف الذي يجمع (إيران، سوريا، شيعة العراق، حزب الله) وتصحيح صعود النفوذ الإيراني الذي كان من النتائج غير المقصودة للحرب على العراق ([٣٤])، وعراقياً فإن نشوء هذا المحور الخليجي – الأمريكي سيكون عائقاً أمام قدرة العراق على لعب دور إقليمي خصوصاً مع حدوث تقارب تركي – خليجي في إطار إحتواء النفوذ الإيراني في المنطقة.

٣. المخيال السياسي العربي.

ثمة عامل آخر قد يشكل عائق امام مستقبل الدور العراقي ألا وهو المخيال العربي بشقيه الشعبي والرسمي، بمعنى ما يختزنه العرب من تصورات وأفكار عن العراق، فالكثير من النخب السياسية العربية وحتى الشارع العربي بدأ يتعامل مع المسألة الشيعية منذ عام ٢٠٠٣ بحكم صعود الشيعة إلى السلطة في العراق وكأنها جزء من الرسالة الإمبراطورية الإيرانية التي تسعى إلى الإمتداد خارج حدودها الجغرافية بحيث أصبح العراق، ضمن الرؤية الجديدة له، بأنه من ناحية التكوين الإجتماعي أقرب لإيران منه إلى العرب

---

٣٣ – صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ١٦ أيلول – سبتمبر، ٢٠١١.

٣٤ – أشار (مارتن أنديك) في دراسته التي صدرت عن مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط أوائل عام ٢٠٠٩ إلى أن الرئيس الأمريكي الجديد عليه الدخول في مفاوضات مع حلفاء الولايات المتحدة الإقليميين (إسرائيل، الأردن، مصر، ودول مجلس التعاون الخليجي) لتطوير ترتيبات أمنية يمكن أن توسع المظلة النووية الأمريكية لتشملهم لمواجهة البرنامج النووي الإيراني مقابل إلتزامهم بالعمل على تعزيز هذا التحالف وتقديم دعم ملموس لصنع السلام في الشرق الأوسط بحيث تكون هذه الترتيبات على غرار حلف الناتو، ويبدو أن المنتدى الإستراتيجي الذي بدأ أعماله مطلع شهر أبريل من العام الحالي هو المقدمة لهذه الترتيبات، راجع الدراسة في:

مارتن أنديك وتمارا كوفمان، إعادة التوازن في الشرق الأوسط: نحو إستراتيجية للإرتباط البناء، ترجمة: د. باقر جواد كاظم، سلسلة كراسات إستراتيجية، العدد (١)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٩، ص ص ٢١ – ٢٦.

([٣٥])، ولعل هذا التصور الشعبي والرسمي سيكون له دور في بلورة الأدوار الإقليمية، بمعنى آخر أن قوة الأدوار الإقليمية وجاذبيتها في الساحة العربية ستكون وفقاً على أساس هذه التصورات وسيكون للتقسيم الطائفي أثر في المفاضلة بين هذه الأدوار من خلال إعلاء قوة على حساب أخرى، فإرتقاء البعد الطائفي في مخيلة الشعوب العربية وبالتالي النظر الى الدور التركي والايراني وحتى العراقي على اساس الفرز والتصنيف الطائفي سيضعف من موقع العراق على اعتبار أنه سينسب الى أحد المحاور الطائفية ([٣٦])، وعلى هذا الأساس سيكون تصنيف الأدوار على أساس وجود تقارب (سوسيو – ثقافي) ما بين الدور التركي – الخليجي بالضد من الدور الإيراني – العراقي، وستزداد قساوة هذه المشكلة حدة على الدور العراقي من خلال أن التنافس التركي الايراني سيعمد الى زيادة الاستقطاب الطائفي في المنطقة في الوقت الذي تعاني فيه المنطقة اصلاً من إستحكام هذه الثنائية ما بين الطائفي والسياسي وهو ما سيجعل العراق منسحباً الى أحد أركان هذا الاستقطاب خصوصاً وإن الاطراف العربية ستكون ضمن بيئة الاستقطاب مشدودة الى أحد هذه الاجنحة *، وقد يسعى العراق الى محاولة تخفيف بيئة الاستقطاب

---

٣٥ – حيدر سعيد، المسألة الشيعية في المخيال السياسي العربي، آفاق المستقبل، مجلة سياسية إقتصادية إستراتيجية تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، السنة الثانية، العدد (٨) نوفمبر – ديسمبر، ٢٠١٠، ص ص ٨ – ١٠.

٣٦ – للمزيد عن تأثير صعود الشيعة للسلطة في العراق في مخيلة وتصورات الشعوب العربية في المنطقة يمكن الرجوع إلى:

والي نصر، صحوة الشيعة، ترجمة: مجدي حماد، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٨.

* خلال أزمة تشكيل الحكومة العراقية بعد إنتخابات آذار من عام ٢٠١٠ ظهر واضحاً وجود إستقطاب ما بين المحور (الخليجي – المصري – التركي) والمحور (السوري – الإيراني) حول من يكون رئيساً للوزراء في العراق، ففي الوقت الذي دعمت فيه السعودية وتركيا (أياد علاوي) ليكون هو المرشح على إعتبار أن القائمة العراقية تم تشكيلها وفقاً لتفاهمات تركية – سعودية وكان هذا الدعم المشترك يراد به تقليص النفوذ الإيراني في العراق خصوصاً وإن (علاوي) أكثر قرباً من العناصر السنية، تدخلت إيران بقوة من أجل للحيلولة دون ترشح (علاوي) لأنه مدعوم عربياً من مصر والسعودية وهو ما يتعارض مع سياستها الإقليمية الرامية إلى تقليص النفوذ والدور العربي في العراق، وقد تلاقى هذا مع رغبة أميركية بالتقاضي عن النفوذ الإيراني في العراق بحيث جاءت الإنفراجة في الأزمة الحكومية كنتيجة لتوافق (أميركي، إيراني، سوري) على تشكيلة الحكومة وهو ما جعل العرب أكثر إعتقاداً بأن العراق يحسب ضمن المحور (الإيراني – السوري)، راجع ذلك في:

صافيناز محمد أحمد، تقاطعات سوريا والسعودية في لبنان والعراق، السياسة الدولية، العدد (١٨٣)، السنة السابعة والأربعين، يناير، ٢٠١١، ص ص ١٣٤ – ١٣٥.

كذلك للمزيد من التفاصيل حول طبيعة التنافس الاميركي – الايراني بخصوص العراق يمكن الرجوع الى:

من خلال شد أوتار بعض الدول العربية إليه، وفي هذه الحالة ستكون هذه الدول أطراف هامشية في النظام الاقليمي العربي مثل السودان، تونس، ليبيا أما القوى الرئيسة مثل مصر والخليج العربي إضافة إلى اليمن فستكون ضمن الإستقطاب الخليجي الموطر بالمنتدى الإستراتيجي، وفي حال سقوط نظام الاسد من المحتمل أن ينضم النظام الجديد إلى الخليج وبالتالي تتسع دائرة التضييق على الحراك السياسي الخارجي العراقي.

أضف إلى ذلك إن الحركات الإسلامية التي كانت جزءاً من مصادر التغيير في النظم السياسية العربية تمتلك الكثير من المقتربات مع الإنموذج التركي مقارنة بالإنموذج الإيراني، فمع نجاح الحركات الاسلامية المختلفة في ان يكون لها دور في الثورات العربية من خلال المشاركة فيها وتنظيم صفوفها ومع تصاعد الاحتمالات في أن يكون للاسلام السياسي دور في البناء السياسي الجديد لهذه الدول، نجد أن تركيا بدأت بحراك سياسي هادف الى تصدير تجربتها الاسلامية في الحكم الى هذه الدول بالتوازي مع سعي ايران الى تصدير ثورتها الاسلامية، ويبدو أن التجربة التركية تلقى قبولاً من بعض الاوساط الاسلامية العربية لوجود عدة مشتركات، ولهذا نلاحظ أن الجولات المكوكية التي قام بها كل من رئيس وزراء تركيا (طيب اردوغان) ووزير خارجيته (أحمد داوود أوغلو) الى دول مثل مصر وتونس وليبيا إنما كانت تهدف الى البحث عن موطئ قدم في هذه الدول لان يكون لأنقرة دور كبير في صياغة مستقبل هذه الدول وجرها أكثر نحو المحور التركي، ففي يوم ١٦ من شهر سبتمبر عام ٢٠١١ أنهى (اردوغان) زيارة لطرابلس بعد زيارة مماثلة قام بها لكل من مصر وتونس، دون ان ننسى الدور التركي في إستضافة لقاءات المجموعات السورية المعارضة في اسطنبول فضلاً عن الحراك التركي على الصعيد الرسمي السوري لانهاء الأزمة ([٣٧]).

وخلال زيارته لمصر، نصح الرئيس التركي المصريين بإشتراع دستور على ضوء المبادئ العلمانية، باعتبار أن الدولة العلمانية ليست دولة معادية للدين، بل إنها تتيح الحرية وتعطي الضمانات لكل الديانات في المجتمع، وقد أكمل (أردوغان) هذه المطالعة في زيارته لتونس عندما قال " إن الإسلام لا يتعارض مع الديمقراطية "، قاصداً بذلك أن الدولة العلمانية المنضبطة تتيح التوجه إلى الانتخابات الحرة، التي تحتكم فيها سائر الأحزاب إلى تصويت الناخبين، ولكن رغم أن الصعود الرمزي والشعبي للحركات الإسلامية بعد التغيير قد أعطى الإنطباع للوهلة الأولى إن الحركات الإسلامية هي الفائز الأكبر في

Anthony H. Cordesman, US Strategic Competition with Iran: Competition in Iraq, center for strategic and international studies, Washington, 2011.

37 - New York Times, 17 September, 2011.

التغييرات التي إجتاحت العالم العربي وهو ما طرح إحتمالات نشوء أنظمة إسلامية على أنقاض الأنظمة العلمانية الإستبدادية، إذ عملت هذه التغييرات على إسقاط أنظمة أوتوقراطية شمولية كانت تبدي حراكاً مضاداً لهذه التنظيمات الأمر الذي أتاح زوال هذه الأنظمة مساحة أكبر للحركات الإسلامية لإن تعيد بناء تنظيماتها الحزبية بعد فترة طويلة من الحظر وإسقاط الشرعية عنها، بيد أن الوجه الأخر لهذا الإنطباع هو أن هذه الحركات سوف تواجه تحديات وإستحقاقات لم تعمل لها حساباً، فمثلما وفرت هذه التغييرات فرصاً جديداً لهذه الحركات فإنها أيضاً تفرض قيود وكوابح أمام عملها قد تعيق من قدرتها على بناء أنظمة تحظى بالقبول والتأييد الشعبي ([٣٨])، بحيث يبدو أنه من السابق لأوانه الحكم على قدرة هذه الحركات في الإستحواذ على السلطة لا سيما إنها تعد إحدى القطاعات الإجتماعية والسياسية التي شاركت في فعل التغيير إضافة إلى القطاعات الشبابية والنقابات المهنية والتنظيمات القبلية المناطقية في بعض الدول، فرغم القوة التي تتمتع بها هذه الحركات في الشارع العربي عموماً إلا أن هذا لا يلغي وجود حركات وتيارات تسعى لبناء دولة مدنية حديثة قائمة على أسس الديمقراطية الليبرالية وهو توجه تحمله الأحزاب العلمانية التي لم تزل في حالة تنافس وصراع مع التيارات الإسلامية وهو ما دفع البعض للحديث عن ما أسماه بـ(الثنائيات) في مرحلة ما بعد الثورة قاصداً بذلك إن الصراع لم يحسم بعد في الدول الإنتقالية التي لم تزل تخوض في مرحلة تصارعية ما بين عدة ثنائيات مثل (ثنائية الفتوى – السياسي) و(ثنائية الفوضى – الإستقرار) و(ثنائية المدنية – الدينية) ([٣٩])، ولعل هذه الثنائيات تفرض بعض المقيدات على قدرة العراق في لعب دور إقليمي خصوصاً وإن العراق نفسه لم يحسم ثنائياته الخاصة به والتي سبق أن أشرنا إليه مما يضعه أمام إشكالية التعامل معها، دون أن ننسى أن بعض أوجه هذه (الثنائيات) إنما تتغذى على حدة الإستقطاب والتنافس القائم ما بين القوى الإقليمية مما يجعلها تميل لقوة على حساب أخرى.

---

٣٨ – إن سقوط الأنظمة السلطوية قد عمل على إسقاط ثقافة الإقصاء والإستبعاد التي تعرضت لها هذه الحركات فمثلاً حركة الإخوان محظورة منذ العام ١٩٥٤ وحركة النهضة التونسية محظورة عن العمل منذ أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، إلا أن ثمة تحديات تفرضها هذه التغييرات بوجه الحركات الإسلامية وهذه يمكن إختزالها بالأتي: تحدي الإنتقال من السرية إلى العلنية، وتحدي الفصل بين النشاطين الديني والسياسي وتحدي إدارة التوازنات والعلاقات الداخلية في الحركات الإسلامية فضلاً عن تحدي تطوير الخطاب الفكري والأيديولوجي للحركات الإسلامية والخروج من شرنقة الطروحات المنغلقة المعزولة عن باقي التيارات الفكرية والسياسية، راجع:

خليل العناني، التيارات الإسلامية في عصر الثورات العربية، تحولات إستراتيجية، ملحق يصدر عن مجلة السياسة الدولية، عدد (١٨٤)، أبريل، ٢٠١١، ص ص ١٣ – ١٤.

٣٩ – هناء عبيد، عنف الثنائيات في مرحلة ما بعد الثورة، السياسة الدولية، العدد (١٨٤)، السنة السابعة والأربعين، أبريل، ٢٠١١، ص ص ٤٦ – ٤٩.

وبشكل عام يبدو أن سعي العراق إلى إبداء حراك إستباقي يراد به أن يكون له دور في تقرير نوعية هذه النتائج وأن يكون له دور في صناعة المنطقة من خلال محاولة التحكم بالتداعيات للحيلولة دون أن تتحول الانظمة بالضد منه سعياً للإنفكاك من سياسة الإحتواء أو التدخل الإقليمي يعد مسعى تكتنفه الكثير من المعوقات والعقبات، صحيح أن الانظمة السياسية الجديدة تواجه تعقيدات الوضع الداخلي وحالة من عدم الوضوح نتيجة عدم الوصول الى مرحلة الاستقرار الكامل وهو ما إنعكس على عدم بلورتها بعد لملامح سياسية خارجية واضحة خصوصاً إن علمنا أن التيارات الرئيسة التي صنعت هذه الثورات تختلف من دولة الى اخرى وفي ذات الوقت قد تتقاطع مع بعض داخل البلد الواحد، إلا أن بعض الدول المستقرة التي لم تتعرض لرياح التغيير والتي تسعى إلى إحتواء هذه التداعيات على المنطقة تمتلك من القدرة ما يفوق قدرة العراق لا سيما وإنها غير مأزومة بمشاكل داخلية تنذر بحالة من الإنهيار السياسي مثلما هو حال العراق وهو ما يمنحها الأرجحية في التحكم بميزان القوى خصوصاً وإن المتغير الخارجي (الولايات المتحدة) يميل للتعاون أكثر مع هذه الأنظمة بحيث يكون هذا التعاون المدخل لمعالجة الإختلالات في معادلة العلاقات الإقليمية التي نجمت عن الثورات العربية.

ومثلما كان الإنسحاب البريطاني من مناطق الخليج العربي مؤشراً على حدوث تغييرات في معادلة القوة الإقليمية بحيث سعت الولايات المتحدة إلى معالجته من خلال الإعتماد على (إيران والسعودية) وفق ما عرف بـ(سياسة العمودين) للحيلولة دون إمتداد النفوذ السوفيتي إلى المنطقة ([40])، كذلك كان إنهيار الأنظمة العربية مؤشراً على حدوث تغييرات إستراتيجية في ميزان القوى الإقليمي من الممكن أن تؤدي إلى تعظيم النفوذ الإيراني في المنطقة، لذا تسعى الولايات المتحدة من خلال تعاونها مع دول مجلس التعاون الخليجي إلى بناء ترتيبات أقليمية مشتركة تكون قادرة على ملء الفراغ ومقابلة الجهد السياسي الإيراني، فضلاً عن ذلك أن الدور التركي الساعي إلى أن يكون لاعباً إقليمياً رئيساً يقترب كثيراً من مضامين الترتيبات الأمنية الأمريكية – الخليجية طالما أن إيران تمثل القوة المنافسة لهم بحيث أصبح العراق في قلب هذا الإستقطاب الإقليمي وقدرته على أن يؤدي دوراً وسيطاً أو محايداً سوف تضيع أو تضعف كثيراً ولا يكون لها أي تأثير في ظل هذا الإستقطاب الحاد.

وبشكل عام ان قدرة العراق على تأدية دور إقليمي إنما هي مرتبطة فضلاً عن وجود بيئة محلية داعمة بتوافر البيئة الإقليمية المؤاتية، وطالما أن ثمة معارضة من بعض الدول الإقليمية لأي دور عراقي فأن هذا يضع الكثير من العقبات أمام قدرة العراق على تأدية مثل هكذا دور، فمن المتفق عليه أن الدول

40 - Michael T.Klare, Rising Powers, Shrinking Powers: The New Geopolitics of Energy, Metropolitan Books, Henry Holt and Company, New York, 2008, p185.

الصاعدة إقليمياً لا يمكن أن تمارس النفوذ والقوة إلا من خلال الحصول على فضاء من قبل جيرانها، وطبقاً لنظرية (شارلز دوران –Doran) فان الدور الإقليمي للدولة " هو العملة النقدية للقوة وهو قدرة الدولة على أن تشترك في صنع القرارات الإقليمية وأن تطور مصالحها دون اللجوء إلى القوة "، والدور هو منحة تحصل عليها الدولة من جيرانها التي تعترف وتقر بشرعية مصالح هذه الدولة، وطالما أن قوة الدولة تنمو كذلك تنمو حاجة الدولة لأن توسع دورها في المشاركة في القرارات التي تؤثر في دائرة نفوذها المتنامية (Growing Sphere of Influence)، وفي حال غياب هذا الدور بمعنى أن الدولة تمتلك القوة العسكرية والإقتصادية ولكن دون أن تمارس دوراً يتناسب مع إتجاهات هذه القوة عندئذ ستواجه الدولة تعقيدات وصعوبات تحدد قدرتها في الإبقاء على هذه القوة ([41]).

الخاتمة.

إن كل ما تقدم يؤشر إن الصراع ما بين القوى الإقليمية (إيران وتركيا ودول عربية) قد إشتد وظهر إلى العلن بشكل أوضح من السابق منذ عام ٢٠٠٣، وكان العراق هو ساحة الصراع بين هذه القوى، بيد إن سقوط العديد من الأنظمة العربية منذ نهاية عام ٢٠١٠ جعل من هذا الصراع يمتد خارج النطاق العراقي وبدأت محاولات متعددة من هذه القوى لمد تأثيرها إلى هذه (المناطق الرخوة) التي لم تزل تمر بمرحلة إنتقالية أو بالأصح لم تزل تعيش في حالة من عدم الإستقرار السياسي، والأكثر من ذلك إن العراق بدا وكأنه يسعى لأن يكون أحد القوى التي تسهم في إعادة تشكيل المنظومة الإقليمية الجديدة، بعد أن ضعفت الدول الممانعة له مثل مصر ليبيا وبعد أن أخذت بعض دول الخليج بمواجهة إحتجاجات داخلية وهو ما جعل الفرصة متاحة للعراق لمحاولة ملئ الفراغ جزئياً في الجامعة العربية وإدارة التفاعلات العربية – العربية.

وإجمالاً يمكن القول إن أهم التداعيات التي من الممكن أن تتسبب بها هذه التغييرات في المنطقة العربية على العراق تتمثل إحتمالاً بالتالي:

١. ان ازدياد حدة التنافس ما بين التجربة التركية والايرانية قد يدفع بالعراق الى ان يكون جزءاً من سياسة المحاور والاستقطاب الاقليمي، فبحكم العلاقات السياسية التي تربط الائتلاف الحاكم في العراق بايران من الممكن ان يصبح العراق جزء من المحور الايراني الامر الذي ينعكس سلباً على

41 - Charles Doran, The Politics of Assimilation: Hegemony and Its Aftermath, John Hopkins University Press, Baltimore, 1971,

علاقاته مع تركيا وهذا أمر سبق أن عبرت عنه بعض مراكز الدراسات الأميركية من أن العراق أصبح محور الجذب والتنافس ما بين الولايات المتحدة من جهة إيران من جهة أخرى.

٢. مع احتمال سقوط نظام الحكم في سوريا وتحول دمشق نحو محور الخليج – الولايات المتحدة وتحطيم العلاقة الإستراتيجية القائمة ما بين دمشق – حزب الله في جنوب لبنان من المحتمل أن يقابل هذا بسعي ايراني للحفاظ على العراق كخط الدفاع باتجاه هذه التحولات في الجبهة الغربية.

٣. من المحتمل أن تنشئ تكتلات سياسية اقليمية ما بين أنظمة الحكم الجديدة في سوريا ومصر مع دول الخليج العربي من أجل إعادة صياغة موازين القوى في العراق بالطريقة التي حاولت فيها الدول العربية بناء تحالفات سياسية لإنشاء معادلة قوة جديدة في لبنان، الأمر الذي يولد تنافساً حاداً ما بين النفوذ العربي والنفوذ الايراني في العراق بأشكال جديدة.

٤. إن رغبة العراق بالإضطلاع بدور خارجي تعد، في رأينا، أمر سابق لأوانه كون أن هذا الدور سيضيف عبئاً جديداً على العراق وسيثقل من كاهله في وقت لم يحسم فيه بعد مشاكله الداخلية وأزماته المتتالية، بل الاكثر من ذلك إن هذا الدور الجديد سيجعل العراق جزءاً من سياسة المحاور والإستقطابات في المنطقة الأمر الذي يجعل من التنافس الإقليمي في العراق عامل سيسهم أكثر في تعقيد الوضع الداخلي وإضافة مشاكل جديدة وإحداث إنقسامات سياسية ما بين الفرقاء، مما يعني إن الإضطلاع بدور خارجي قد جاء في وقت غير مناسب.

مصادر البحث.

الكتب الصادرة باللغة العربية.

١. أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الدار العربية للعلوم (ناشرون)، بيروت، ٢٠١٠.

٢. إيفو دالدر، نيكول نيسوتو وفيليب غوردون، هلال الأزمات: الإستراتيجية الأميركية – الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير، ترجمة: حسان البستاني، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٦.

٣. بشار الجعفري، السياسة الخارجية السورية: ١٩٤٦ – ١٩٨٢، دار طلاس للنشر، دمشق، ١٩٨٧.

٤. تيري ل. ديبل، إستراتيجية الشؤون الخارجية، ترجمة: د. وليد شحادة، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩ .

٥. جراهام فولر، الشرق الأوسط، في: زلمي خليل زاد (محرر)، التقييم الإستراتيجي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الاولى، أبو ظبي، ١٩٩٧.

٦. جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة السادسة، بيروت، ١٩٩٩.

٧. حمدي عبد الرحمن حسن، العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي، في: مجموعة مؤلفين، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، ٢٠٠٤.

٨. د. عبد الإله بلقزيز، حزب الله من التحرير إلى الردع: ١٩٨٢ – ٢٠٠٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.

٩. د. عبد علي كاظم المعموري، إشكالية المواطنة والهوية الوطنية العراقية، في: المواطنة والهوية العراقية: عصف إحتلال ومسارات تحكم، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بيسان للنشر، بيروت، ٢٠١١.

١٠. د. محمد السيد سليم، الخيارات الإستراتيجية للوطن العربي وموقع تركيا منها، في: الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٠.

١١. د. محمد السيد سليم، مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب والإيرانيين منه، في: العلاقات العربية – الإيرانية: الإتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٦.

١٢. د. مصطفى حميد الطائي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في الإعلام والعلوم السياسية، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٧.

١٣. مجموعة مؤلفين، حال الأمة العربية ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩: أمة في خطر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩.

١٤. هيدلي بول، المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٦.

١٥. والي نصر، صحوة الشيعة، ترجمة: بحدي حماد، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٨.

١٦. وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ١٩٧٨ – ٢٠١٠، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، ٢٠٠٠.

البحوث والدراسات الصادرة باللغة العربية.

١. إرسين كالايسي أوغلو، السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط: العلاقات العربية – التركية .. إلى أين؟، المستقبل العربي، السنة (٢١)، العدد (٢٤٢)، نيسان – أبريل، ١٩٩٩.

٢. إيران وجوارها والأزمات الإقليمية، دراسة للمعهد الملكي للشؤون الدولية، ترجمة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (٢٤) السنة الثانية، ديسمبر ٢٠٠٦.

٣. جوزيف ماكميلان، المملكة العربية السعودية والعراق: النفط والدين، تقرير رقم (١٥٧)، صادر عن معهد السلام الأميركي، واشنطن في يناير – كانون الثاني ٢٠٠٦.

٤. حمد نور الدين، تركيا والعدوان الإسرائيلي على لبنان: أدوار وتوازنات، شؤون الأوسط، العدد (١٢٣)، صيف ٢٠٠٦ .

٥. حيدر سعيد، المسألة الشيعية في المخيال السياسي العربي، آفاق المستقبل، مجلة سياسية إقتصادية إستراتيجية تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، السنة الثانية، العدد (٨) نوفمبر – ديسمبر، ٢٠١٠.

٦. خليل العناني، التيارات الإسلامية في عصر الثورات العربية، تحولات إستراتيجية، ملحق يصدر عن مجلة السياسة الدولية، عدد (١٨٤)، أبريل، ٢٠١١.

٧. د. محمد عبد السلام، كيف ستدار العلاقات الإقليمية في المرحلة المقبلة، السياسة الدولية، العدد (١٨٤)، السنة السابعة والأربعين، أبريل، ٢٠١١.

٨. د. محمد مجاهد الزيات، العراق بعد الإنتخابات: المعادلة السياسية بلا تغيير، السياسة الدولية، العدد (١٨١)، السنة السادسة والأربعين، يولوي، ٢٠١٠.
٩. سلام الربضي، التآكل في العلاقات التركية – الإسرائيلية وإستبعاد التغير الإستراتيجي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (٣٠)، ٢٠١١.
١٠. صافيناز محمد أحمد، تقاطعات سوريا والسعودية في لبنان والعراق، السياسة الدولية، العدد (١٨٣)، السنة السابعة والأربعين، يناير، ٢٠١١.
١١. صلاح النصراوي، العراق والطريق إلى الدولة المدنية، السياسة الدولية، العدد (١٨٣)، السنة السابعة والأربعين، يناير، ٢٠١١ .
١٢. عدنان السيد حسين، العرب والإنفتاح التركي، في: تركيا من الإقليمية إلى العالمية (ملف)، آفاق المستقبل، مجلة سياسية إقتصادية إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد (٤)، السنة الأولى، مارس – أبريل، ٢٠١٠.
١٣. علي حسين باكير، صعود تركيا الإقليمي: تصورات عن دور أنقرة المفترض، في: تركيا من الإقليمية إلى العالمية (ملف)، آفاق المستقبل، مجلة سياسية إقتصادية إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد (٤)، السنة الأولى، مارس – أبريل، ٢٠١٠.
١٤. مارتن أنديك وتمارا كوفمان، إعادة التوازن في الشرق الأوسط: نحو إستراتيجية للإرتباط البناء، ترجمة: د. باقر جواد كاظم، سلسلة كراسات إستراتيجية، العدد (١)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٩.
١٥. موشيه عازور، الهلال الشيعي بين الخرافة والحقيقة، مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط – معهد بروكنغز، ترجمة، المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، القاهرة، يناير، ٢٠٠٨.
١٦. هناء عبيد، عنف الثنائيات في مرحلة ما بعد الثورة، السياسة الدولية، العدد (١٨٤)، السنة السابعة والأربعين، أبريل، ٢٠١١.

الصحف العربية

١. صحيفة الصباح البغدادية، العدد (٢٥٠٦) في ٨ نيسان – أبريل ٢٠١٢.
٢. صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ١٦ أيلول – سبتمبر، ٢٠١١.

الكتب الصادرة باللغة الإنكليزية.

1. Charles Doran, The Politics of Assimilation: Hegemony and Its Aftermath, John Hopkins University Press, Baltimore, 1971.
2. Kamal Shehadi, The Poverty of Arab Diplomacy, In: Paul Salem (Editor), Conflict Resolution in Arab World, American University In Beirut, Beirut, 1997.
3. Michael T.Klare, Rising Powers, Shrinking Powers: The New Geopolitics of Energy, Metropolitan Books, Henry Holt and Company, New York, 2008.

البحوث والدراسات الصادرة باللغة الإنكليزية.

1. Anthony H. Cordesman, US Strategic Competition with Iran: Competition in Iraq, center for strategic and international studies, Washington, 2.11.
2. Hilal Khashan, Arab Cold War, World Affairs, Volume (159), Number (4), Spring, 1997.
3. James A. Baker and Lee H. Hamilton, Iraq Study Group report, The Representatives council, Washington, 2007.
4. Lasha Tchantouridzé, the three colors of war: Russian, Turkish and Iranian military threat to the south caucuses, The Caucasian Review of International Affairs, Vol (2), No (1), Winter, 2008.
5. Leon T.Hadar, Americas moment in middle east, Current History, volume (95), Number (1), January, 1996.
6. Mushfig Mammadov, Legal Aspects of the Nagorno-Karabakh Conflict, The Caucasian Review of International Affairs, Vol (1), No (1), Winter, 2006.

7. Olga Oliker, Keith Crane, Audra K. Grant, Terrence K. Kelly, U.S. Policy Options for Iraq: A Reassessment, Air Force Project, Rand Corporation, California, 2007.
8. Richard Haass, The New Middle East, Foreign Affairs, Volume (٨٥), Number (٦), November – December, 2006.

الصحف الصادرة باللغة الإنكليزية.

1. Daniel L.Byman and Kenneth M. Pollack, Things fall apart: What we do if Iraq implodes? The Washington Post, 20 August, 2006.
2. John Burns, Registering new influence: Iran sends a topic aide to Iraq, New York Times, 18 May 2005.
3. New York Times, 17 September, 2011.
4. The Washington Post, 29 November 2006.

Abstact

The Impact of Political Changes in Arab Area upon Regional Policies and Iraqi Foreign Policy.

1. It well known that the revolutions took place in Arab world since December 2010 seemed to change all the rules and institutions upon which Arab political system was conduct its relations within Arab states and others. These changes gave the opportunities for regional powers like Iran and Turkey to penetrate directly to internal spheres using various tolls and instruments to influence on the demands of protests movements.
2. The two powers were aiming to export there political models so they can participate effectively in reshaping the future of Arab world. The competition arose between them tend to create new alliances and reclassified the position of many states with or against these powers. The revolutions and competition divided the Arab system into two axes, one with Turkey and other with Iran. According to some analysts, Iraq began to locking for an exist that allow it to invest the anarchy provoked the area to play main role especially all the older powers have been collapsed. The obstacle seemed to prevent Iraq, as many authors focused, were the instability in its government and the popular views swept the area that Iraqi government is closer to Iran than Arab states.